مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٢٨**

الاثنين، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بريان	(سلوفاكيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد جني
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد شافيز
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو جنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنيك

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2007/50)

07-23458 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بالسيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير تشوركين، على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2007/50)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وألمانيا والبرازيل والبرتغال وسنغافورة والفلبين ونيوزيلندا واليابان وتيمور – ليشتي، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرّر ذلك.

وبالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد خوسي راموس – هورتا، رئيس وزراء تيمور – ليشتي.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد خرسي راموس – هورتا مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كهاري إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/50 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وأعطيه الكلمة.

السيد كهاري (تكلم بالانكليزية): هذه أول مرة أخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي، ويسرني كثيرا أن أعرض اليوم أول تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور –

ليشتي، الوارد في الوثيقة S/2007/50، والذي يغطي الفترة الممتدة حتى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وأود في المستهل أن أرحب بحضور السيد خرسي راموس - هورتا، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية. وأود أن أشكر قيادة تيمور - ليشتي على ما شملتني به جميع عناصرها من حفاوة، وكرم، وتعاون. إن حكومة جمهورية تيمور - ليشتي، وهيئاتها السيادية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة لديها، تعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بشكل جيد للاضطلاع بالولاية التي أناطها بها المجلس بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦). وقد عقدت اللجنة المعنية بالتنسيق الرفيع المستوى المتوخى إنشاؤها عملا بالفقرة ٨ من منطوق القرار، أول اجتماعاتها التي تعقدها كل أسبوعين في كانون الثاني/يناير. وعلاوة على ذلك، فقد وضعنا، رئيس الوزراء خوسي راموس - هورتا وأنا، نمطا منتظما لعقد اجتماعات أسبوعية تُستكمل، بطبيعة الحال، باجتماعات إضافية خلال الأسبوع، حسبما تقتضيه الحالة. كما يتواصل الحوار بشكل منتظم مع الرئيس كي رالا زانانا غوسماو، ورئيس البرلمان الوطني فرنسيسكو ''لوأولو'' غوتيريز، وقادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن البعثات الدبلوماسية الممثلة في تيمور - ليشتي.

وتمر دولة تيمور - ليشتي الجديدة بفترة هامة وهي تستعد لإجراء انتخاباتها الوطنية الأولى منذ استعادة استقلالها.

ومن المقرر إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٩ نيسان/أبريل، وسيعلن لاحقا موعد الانتخابات البرلمانية. وتعمل سلطات تيمور - ليشتي وشعبها لضمان انتخابات موثوقة وحرة وعادلة، تنظم بطريقة شفافة، بإشراف اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بدون عنف أو حتى تخويف، وبالانسجام مع المعايير الدولية، وتكون نتائجها مقبولة على نطاق واسع من الجميع، بحيث يكون لها أثر تصالحي وتوحيدي على الهيئة السياسية والمجتمع. ويجري النظر في مدونات قواعد السلوك للأحزاب السياسية وعملائها، فضلا عن وسائط الإعلام والمراقبين الانتخابيين. كما تجري مناقشة حيوية لإعلان أو ميثاق سياسي أعدته جميع الأحزاب السياسية.

وستكون هذه الانتخابات الوطنية الأولى التي ستنظمها سلطات تيمور - ليشتي، التي تواجه عدة تحديات تنتظرها، بمساعدة المجتمع الدولي. وتشمل هذه التحديات تأخر بدء موسم الأمطار وصعوبات التنقل المرتبطة بصعوبة التضاريس وحالة البنى التحتية، والحاجة إلى نشر أفضل للمعلومات المتصلة بالانتخابات، فضلا عن وعي الناخبين والوعي المدني، لضمان المشاركة الكاملة للناس عامة في العملية الانتخابية.

وينظر جميع أصحاب المصلحة إلى الأمن باعتباره بوضوح عنصرا أساسيا لنجاح العمليات الانتخابية. فالوضع يظهر بعض علامات التحسُّن، لكنه يبقى هشا. وجهود قادة تيمور - ليشتي في البحث عن حلول لاحتواء العناصر الإجرامية بين مجموعات فنون القتال تستحق الثناء. والتقدم المحرز في نشر شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي داخل التجمعات في جميع أنحاء البلاد أثبت جدواه في اختصار الوقت اللازم للاستجابة، وتعزيز قدرتنا على احتواء تلك الحوادث. ولكن على الرغم من وجود فترات هدوء أطول، واندلاعات أقل للعنف، لا يزال الوضع مضطربا، ولا تزال نوبات العنف متواصلة، وكانت أخيرها قبل أسبوعين، حين سُجِّل وقوع أربعة حوادث قتل في ديلي خلال يومين فقط.

وشرطة البعثة، وضباط الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، المنتشرون معها، يعملون بتفان لصون القانون والنظام. ومن الأمثلة على عملهم الجيد، عملية واسعة النطاق تم تنفيذها في ٣١ كانون الثاني/يناير في منطقتين بجوار ديلي، وجرى فيها إلقاء القبض على ٤٨ شخصا، وضبط عدد كبير من الأسلحة التقليدية الفتاكة، فضلا عن بعض الأسلحة النارية المصنوعة محليا، وبعض المتفجرات المصنوعة يدويا. وسيواصل الفريقان التصدي بثبات لجميع المتورطين في أعمال العنف.

وعملية تمحيص أفراد الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي تتقدم باطراد. فقد اجتاز هذه العملية بنجاح، حتى تاريخه، ٤٠٩ ضباط من أصل ١ ٠٩٨ ضابطا مسجلا في ديلي، كما اجتازوا دورة لتجديد المعلومات أو إعادة الإدماج، وهم الآن يعملون مع شرطة البعثة، وهناك ٦٤ ضابطا آخرين يخضعون للتدريب، و ١٣١ ضابطا ينتظرون المشاركة في الدورة المؤقتة لمنح الشهادات. وهناك مائتان وستة وعشرون ضابطا في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يخضعون لعملية التمحيص، بينما تم تحديد ٣١٥ ضابطا يلزمهم المزيد من التحقيق. وفي أعقاب طلب من حكومة تيمور - ليشتي، تعطى الأولوية لفرز وإعادة تدريب أفراد الشرطة الوطنية في وحدة التدخل السريع. وقد نُظِّم حفل تخريج لأول ٣٨ ضابطا أُعيد تدريبهم من تلك الوحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

لكنه من الواضح أن عملية التمحيص، والتقييم وإعادة التدريب تحتاج إلى قدر كبير من التسريع بدون أن يضر ذلك بنزاهتها، وخاصة أن قليلين هم ضباط الشرطة الوطنية في ديلي، الذين وُجدوا مؤهلين لمزيد من التحقيق. وستضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وفقا لما أقره مجلس الأمن، المشاركة الكاملة لضباط الشرطة الوطنية في التحضيرات المتصلة بالأمن للانتخابات المقبلة.

ومع ذلك، أعتقد أن نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية، كما أوصى الأمم المتحدة في تقريره (S/2007/50) أمر أساسي للفترة التي تسبق الانتخابات والتي تليها مباشرة. وستتمركز تلك الوحدة في ديلي، ولكنها ستغطي أيضا المناطق المتاخمة في إرميرا، وآيليو، وأينارو، وليكيسا ومانوفاهي. ومن شأن الوحدة الإضافية أن تعزز قدرة البعثة على التصدي للتحديات الأمنية، وتسهم، بالتالي، في إجراء انتخابات سلمية.

وإبرام مذكرة التفاهم الثلاثي بين حكومة جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، وحكومة أستراليا - باعتبارها البلد القائد للقوى الأمنية الدولية، والأمم المتحدة في ٢٦ كانون الثاني/يناير، كان تطورا هاما سيعزز تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالأمن في تيمور - ليشتي. وتم عقد اجتماعين على مستوى تنفيذي لأمانة منتدى التنسيق الثلاثي. وبالتزامن مع ذلك، وفَّر إنجاز الترتيب التقني بين أستراليا والأمم المتحدة أساسا رسميا لتزويد سريتين مسلحتين متخصصتين بعناصر الدعم الضرورية، لضمان الحماية الكافية لمرافق الأمم المتحدة وممتلكاتها، فضلا عن القدرة على الاستجابة السريعة لدى شرطة بعثتها. ويتعين عليَّ أن أسجل تقديري الصادق للقوة الأمنية الدولية التي استجابت دائما بفعالية لطلبات البعثة، حتى قبل إنجاز الترتيب التقني.

ويسرني أن الحكومة اتخذت خطوات لبدء الاستعراض الشامل للقطاع الأمني. وقد أعدت اختصاصات الاستعراض لجنة على مستوى العمل يشارك في رئاستها نائب الممثل الخاص للأمين العام إيريك ثان هوك غيم، وتضم تمثيلا رفيع المستوى من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، فضلا عن الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي والقوات المسلحة التيمورية. وستواصل البعثة القيام بدور داعم قوي في هذا الاستعراض، الذي يتيح فرصة حيوية لمعالجة أوجه القصور التي لوحظت خلال الأزمة الأخيرة في كلا الكيانين.

ولديَّ اعتقاد راسخ بأن العدالة شرط مسبق للمصالحة الوطنية. ويسرني أن هذا الرأي مشترك بين جميع قادة تيمور – ليشتي، الذين أكدوا لي تكرارا أنه لن يُسمح بأن يسود الإفلات من العقاب في بلدهم. وقد شجعني أن جميع الهيئات السيادية قد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية نحو تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق. فقد قبلت اللجنة البرلمانية المخصصة، التي أُنشئت لدراسة التقرير، جميع تلك التوصيات، وأوصت بتدابير إضافية للمساءلة، بينما دعت أيضا إلى المزيد من التحقيقات والإجراءات القضائية في بعض القضايا.

وتوصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق، فضلا عن توصيات اللجنة البرلمانية المخصصة، أقرها البرلمان الوطني في قرار اتخذه في ٩ كانون الثاني/يناير. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس الوزراء قرارا بشأن تدابير المساعدة والتعويض للضحايا. وتلك خطوات أولية هامة، لكن الجهود يجب أن تتواصل لضمان تنفيذ جميع توصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق ودحض أي تصور للإفلات من العقاب.

وهناك عدد من المسائل المتبقية التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. فالضابط الفار رينادو، الذي هرب من سجن بيكورا مع ٥٦ معتقلا آخرين في ٣٠ آب/أغسطس، لا يزال طليقا ويشكل تهديدا خطيرا للأمن. وتُبذل جهود لضمان تسليمه إلى القضاء بطريقة سلمية.

ومن الضروري للغاية توفير المساعدة الدولية لقطاع القضاء، لكي يتمكن من تلبية المتطلبات المتزايدة عليه، بشأن متابعة القضايا المتصلة بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، إن تطوير القدرات في قطاع القضاء والعزيز المؤسسي له يحتاجان أيضا إلى الدعم الدولي. وبرنامج دعم قطاع القضاء الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاستعراض الشامل المقترح لاحتياجات ذلك القطاع، الذي ستقوده حكومة جمهورية تيمور – ليشتي وتدعمه بعثة الأمم المتحدة، جديران بإيلاء اهتمام خاص.

بالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور– ليشتي، أحرزت أسرة الأمم المتحدة والمانحون والمجتمع الدبلوماسي والحكومة تقدما كبيرا في إبرام ”اتفاق“ دولي. وانعقد الاجتماع الأول لشركاء الاتفاق في ٦ شباط/فبراير. وفي ذلك الاجتماع، أعلنت الحكومة أنها حددت السلامة والأمن العامين؛ والانتخابات؛ وتعزيز القطاع العام بما في ذلك، تنفيذ الميزانية على نحو أقوى ، بين جملة أمور؛ وعمالة الشباب وتنمية المهارات، وتعزيز نظام العدالة؛ وإعادة الإدماج الاجتماعي بوصفها مجالات أساسية ينبغي تناولها خلال العامين المقبلين. ومن المزمع أن يعقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للاتفاق مبدئيا في نيسان/أبريل المقبل.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق باختصار إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية. تعمل الحكومة بشكل دؤوب، بقيادة رئيس الوزراء السيد خوزيه راموس هورتا، على استئناف، الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية في البلد وتعزيزها حقا. وثمة علامات واضحة بالفعل تنم عن التقدم المحرز في ديلي، مثل إصلاح الطرق، وتحسين إنارة الشوارع، ونصب إشارات المرور وتجميل الحدائق العامة. وتبذل جهود كبيرة أيضا لتعجيل مبادرات العمالة. ويعد وزير العمل والإدماج الاجتماعي خطة عمالة وطنية وخطة لعمالة الشباب بغية التصدي لتحدي البطالة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا بد لي من التنويه بالجهود الهائلة التي بذلتها حكومة تيمور – ليشتي في تعزيز التنسيق، واعتماد عدد من السياسات العامة واستهلال إجراءات متسقة تستهدف التمكين من إقامة الحوار والمصالحة الوطنية بين المجتمعات المحلية الممزقة، وبالتالي تيسير عودة السكان المشردين داخليا وإعادة إسكانهم. وأود أيضا

الإشادة بالوكالات الإنسانية التي تواصل العمل بلا كلل من أجل المساعدة على تسوية أزمة الأشخاص المشردين داخليا.

بيد أنه، من الراجح أن يستمر التروح الداخلي، وانعدام الأمن الغذائي وانقطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية في فترة ما بعد الانتخابات. ولن يعتمد حدوث تحسن كبير في الحالة الراهنة على التقدم المحرز في زيادة شعور السكان بالأمن والسلامة بالإضافة إلى مستوى الثقة في النظام القضائي فحسب، ولكن أيضا على القدرة على تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سبيل تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المشردين داخليا والفئات الضعيفة الأخرى، ودعم عودهم وإعادة إسكانهم وإدماجهم اجتماعيا، فضلا عن تناول قضايا الاستعداد لمواجهة الطوارئ والانتقال إلى مرحلة إعادة التأهيل، أعد رئيس الوزراء خوسي راموس – هورتا وأطلق نداء موحدا ومشتركا بين الوكالات لفائدة تيمور – ليشتي بمبلغ ١٦,٦ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في ديلي. وسيعتمد النجاح في تنفيذه على مساهمات المجتمع الدولي السخية والجيدة التوقيت.

وتواصل تيمور – ليشتي توطيد تعاونها مع البلدان والمنظمات الإقليمية الأخرى. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وقع رئيس الوزراء معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مما يشكل خطوة أولى صوب إقامة شراكة في المستقبل مع تلك المنظمة. ونظمت الحكومة في ديلي مؤتمرا بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير لاتخاذ المزيد من التدابير في ذلك الاتجاه.

ويمثل ظهور أزمة تيمور – ليشتي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ تذكيرا بضرورة التزام المجتمع الدولي تجاه هذه الأمة الفتية على المدى البعيد. ويمثل إنشاء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية عملية طويلة الأمد وتتطلب دعما متواصلا. ويحتاج شعب تيمور – ليشتي، الذي يتوق إلى السلم والاستقرار في مناخ حكم يتسم بالديمقراطية والاستجابة والمساءلة، إلى دعم المجتمع الدولي في الأشهر القادمة. ولذلك يوصي الأمين العام بتمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا أخرى.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي بإزجاء الشكر إلى نائبي الممثل الخاص إيريك تان هوك غيم وفين ريسكي – نيلسن، وجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، الذين قدموا مساعدة ثمينة جدا لجهودنا التي تستهدف تحقيق المهام التي كلفنا بها المجلس. ويبعث تفانيهم والتزامهم، وخاصة في ظل ظروف شاقة، على الفخر والارتياح البالغين.

وأقدر أيما تقدير هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام وأتطلع إلى الحصول على توجيهات المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كهاري على إحاطته الإعلامية. والآن أعطي الكلمة إلى دولة السيد خوسي راموس – هورتا، رئيس وزراء تيمور – ليشتي.

السيد راموس – هورتا (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم على منحي فرصة مخاطبة المجلس هذا اليوم. وأود أن أشيد بالأمين العام على التقرير الذي قدمه إلى المجلس (S/2007/50)، وعلى البيان الذي أدلى به من فوره ممثله الخاص، السيد أتول كهاري. وأتفق معه عموما فيما قدمه من ملاحظات وتوصيات. وباسم الشعب التيموري، أزجي الشكر إلى الأمين العام على تعيين دبلوماسيين بارعين مثل السيد أتول كهاري وفريقه.

وأشكرهم على جهودهم الهائلة والعمل الطيب الذي يضطلعون به في بلدي.

وقبل أن أواصل، لا بد لي من الاعتذار؛ إذ قد يتعين عليَّ المغادرة قبل نهاية هذه الجلسة لحضور اجتماع مع الأمين العام. وألتمس المعذرة إذا اضطررت للمغادرة قبل اختتام الجلسة، ولكن سيبقى أعضاء من الموظفين العاملين معي بعد مغادرتي.

وأود بداية أن أتناول مسألة القطاع الأمني. في أيار/مايو ٢٠٠٦، عندما هبّت القوات البرتغالية والأسترالية والنيوزيلندية والماليزية لمساعدتنا، كانت هناك حالة مختلفة: لقد رأت تلك القوات ديلي مختلفة، مقارنة بحالة الهدوء والنظام النسبيين التي عدنا إليها اليوم. وإذ كانت آنذاك، في أيار/مايو ٢٠٠٦، الشرطة الوطنية التيمورية، قوات شرطتنا قد انحلت في العاصمة، وكانت قواتنا الدفاعية تتعرض للحصار.

ومنذ ذلك الحين، ما برحت الترتيبات الأمنية التي أنشأناها على الأرض تؤتي أكلها. وهي توفر آلية لا غنى عنها للتنسيق والتعاون في القطاع الأمني وبالتالي تشارك بشكل أساسي في صون سلامة البلد وعملية المصالحة الوطنية والتنمية فيه.

وفي قطاع الشرطة، تتناول الترتيبات بين الأمم المتحدة وحكومتي بشأن استتباب الأمن العام والحفاظ عليه مسألتي سياسة إصلاح قطاع الشرطة والبدء في عملها على السواء. وحيث أن الممثل الخاص قد تطرق إلى تفاصيل تدريب قوات شرطتنا وإعادة إدماجها، وتفاديا لهدر وقت مجلس الأمن، فلن أذكر بعضا من ملاحظاتي الشخصية في ذلك الصدد.

وتحت قيادة رودولفو تور مفوض قوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، بدأت عمليات الشرطة تؤثر على استتباب القانون والنظام مجددا في شوارع ديلي. وأشكر السيد أتول كهاري على قيادته والمفوض رودولفو تور على جهوده. وأود أيضا أن أعرب عن خالص التقدير لوكيل مفوض قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة السابق، السيد انتيرو لوبيز، على قيادته في الاضطلاع بمهمة التخطيط والتشغيل والوصول بها إلى خاتمة ناجحة لها على الرغم من شح الموارد.

ونظرا لأن الأحوال في بلدي لا تزال ضعيفة ومحفوفة بالمخاطر، نحن نرى، رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان الوطني وشخصي، أنه من باب الحيطة أن نطلب إلى المجلس النظر في نشر وحدة شرطة مشكّلة أخرى تقدمها البرتغال. والسلطات البرتغالية على أهبة الاستعداد لتقديم تلك القوة في الفترة التي تسبق الانتخابات. وكما بيّنت الأشهر الستة الماضية، فإن الحرس الجمهوري الوطني البرتغالي يمثل قوة فعالة جدا عملت بشكل جيد جدا في تيمور - ليشتي في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ وقامت بذلك مرة أخرى مؤخرا. ولذلك السبب على وجه التحديد طلبنا إلى الحرس الجمهوري الوطني البرتغالي أن يرسل وحدة أخرى إلى بلدنا. ونعرف أن الجانب البرتغالي مستعد لنشر تلك القوة، إذا طلبت ذلك الأمم المتحدة.

ولا يمكن للدعم الخارجي أن يشكل حلا على المدى الطويل. ولذلك فإن حكومتي، بدعم من الأمم المتحدة، قد جعلت من أولوياتها العاجلة أن تستعرض القطاع الأمني بأكمله وتقوم بإصلاحه، سواء الشرطة أو القوات المسلحة، بما في ذلك إدارتهما وهيكلهما التنظيمي العام.

أما ''القوة ٢٠٢٠'' فهي دراسة شاملة أصدرتها وزارة الدفاع منذ قليل، وهي تحدد أهداف القوات المسلحة لفترة الـ١٥ عاما المقبلة، وتوفر تقييما لما تحتاج إليه لمواجهة التحديات الماثلة في المستقبل. ويشمل ذلك إنشاء كلية حربية

لتحسين التدريب والفكر، ونشر عسكريين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واستخدام وحدات المهندسين لمهام الحماية المدنية في حالات الكوارث الطبيعية.

وتحقيقا لتلك الغاية، اعتُمدت تشريعات جديدة تعلن نظام الترقيات العسكرية، ومدونة الانضباط العسكري، والقانون الأساسي لوزارة الدفاع، وتعديلات على القانون الأساسي لقوات الدفاع ومشروع قانون للتجنيد الإجباري في الخدمة العسكرية تم إقراره من قِبل البرلمان منذ قليل.

وفيما يتعلق بالمصالحة، اسمحوا لي ببضع كلمات موجزة عن حالة قواتنا المسلحة، القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي (قوات دفاع تيمور - ليشتي). وكما يعلم الأعضاء فإني وزير الدفاع، وذلك دور لم أكن أتصوره من قبل. وحين قبلت مسؤولية هذا الدور في خضم الأزمة، ذكرت للبرلمان ولشعبنا أني أميل إلى اعتبار نفسي فيه قسيسا وميسّرا يشيد الجسور فيما بين القوات ومع المجتمعات المحلية. وقد بذل كل منا، أنا والرئيس زانانا غوسماو، جهدا كبيرا لإصلاح ذات البين بين قوة الشرطة وقوات دفاع تيمور - ليشتي. وجار الاضطلاع بعدد من المبادرات المشتركة لتيسير ذلك.

وأستطيع أن أقول بكل فخر إن قواتنا المسلحة قد أظهرت انضباطا ملحوظا عقب الأحداث الأليمة التي وقعت في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. فامتثلت للأوامر حين صدرت إليها الأوامر بالعودة إلى ثكناتها بعد أن استدعيت في شهر نيسان/أبريل للقيام بواجبات حفظ القانون والنظام، التي لم تكن جزءا من مسؤولياتها. ولم يلق القرار الذي اتخذتُه مؤخرا بنشرها لحماية القصر الجمهوري اعتراضا من عامة الناس.

وكانت قواتنا المسلحة موضوعا لإشاعات مُغرِضة تبيّن كذبها. ولم تجد اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تقريرها أساسا للادعاء بأن قوة الدفاع تورطت في مذابح جماعية. وقد جُرحت القوة في كبريائها ولكن الجهد المشترك الذي أدى لتبرئتها من إشاعات القتل الجماعي وإلى استئنافها بعض الأنشطة العادية يساعد على التئام تلك الجراح.

أما بالنسبة لمسألة من يطلق عليهم مقدمي الالتماس، فقد أحرزنا بعض التقدم. ففي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، في بداية الأزمة، أعلن رئيس الوزراء في ذلك الحين الدكتور ماري الكاتيري، إلى جانب الرئيس زانانا غوسماو، إنشاء لجنة من الشخصيات البارزة للنظر في الادعاءات الواردة بالالتماس الذي وقع عليه ٥٩٤ فردا من أفراد القوات المسلحة السابقين. وتقرير هذه اللجنة جاهز وسوف يصدر قريبا جدا، في غضون الأيام القليلة المقبلة.

وفيما يتعلق بمسألة المصالحة الوطنية بشكل أكثر عمومية، أود أن أسجل تقديرنا لجميع زعمائنا على صعيد السياسة والمجتمع والكنيسة لما يبذلونه من جهود. وأشكر حكومة النرويج على تعيينها الأسقف المتقاعد غونار شتالست ، الأسقف اللوثري لمدينة أوسلو، والعضو السابق في لجنة جائزة نوبل، مبعوثا خاصا لها لمساعدتنا في عملية الحوار. كما أود أن أشكر المفوضية الأوروبية، من خلال نادي مدريد، التي مدت لنا يد العون كذلك في عملية الحوار. وأود بصفة خاصة أن أشدد على اجتماع ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بقيادة الرئيس زانانا غوسماو، الذي جمع بين القيادات الوطنية في حفل سلام تقليدي اعترف خلاله الزعماء التيموريون علانية بمسؤوليتهم الجماعية عن الأزمة.

وأنشأ الرئيس غوسماو أيضا لجنة يشترك فيها شبابنا، الذين هم من أكثر الفئات حرمانا وسخطا في مجتمعنا. فهم لم يتمتعوا بعد بعوائد الحرية التي حصلنا عليها بشق النفس، والتي انتظرناها نحن وهم وحاربنا من أجلها. ولابد من أن

نوليهم الاعتبار الكافي. ويجب أن يقوى لديهم الإحساس بهويتهم من خلال المزيد من المشاركة في جهودنا لبناء الدولة والعلاقات بين المجتمعات المحلية.

وقد أخذت الجهود المشتركة لبرنامج الرئيس زانانا غوسماو للمصالحة الوطنية، ومبادرة ''سيمو مالو'' الحكومية، واشتراكي شخصيا، وتدابير الشرطة الأمنية تحقق السيطرة على العصابات الإجرامية وجماعات ممارسي فنون الرياضة القتالية، التي يتم تجنيدها بصفة رئيسية من بين شبابنا المتعطل.

وقد انبثقت مبادرة سياسة ''سيمو مالو'' الحكومية من الحاجة إلى التصدي لمشكلة المشردين داخليا البالغ عددهم آنذاك ٠٠٠ ١٥٠ شخصا. وتعني عبارة ''سيمو مالو'' في لغتنا الوطنية ''أن يتقبل كل منا الآخر''. أي أن المشردين داخليا يجري قبولهم من جديد في مجتمعاتهم تمشيا مع مبدأ العودة الطوعية في أمان وكرامة المقبول دوليا. وقد نجح هذا البرنامج إلى حد ما. ورغم ذلك فما زال عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ٢٩ من المشردين داخليا يعيشون في مخيمات داخل ديلي وحولها.

ويجري بذل بعض الجهود لتحديد الضرر الفعلي الذي عانيناه في أثناء الأزمة، وذلك من خلال إعداد خطة طارئة لإعادة البناء تشمل إجراء مسح في الميدان يمكّننا من التخطيط لإعادة توطين الأسر. وفي الوقت ذاته، توفر الحكومة الأراضي لبناء المساكن الجديدة التي تمثل خطوة أولى نحو توفير الدعم للأسر المشردة، وخاصة الأسر الأكثر تعرضا للخطر، ، رغم أنها لن تغطي جميع الاحتياجات.

وبمساعدة شركائنا في التنمية، تم تشييد منازل مؤقتة في عدة مناطق بديلي لتوفير المأوى للمشردين داخليا، الذين يتهددهم الخطر في موسم المطر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لجميع الوكالات ودوائر المانحين على جهودها الهائلة وعلى استجابتها السخية لنداءات الأمم المتحدة وعلى مساهماتها الثنائية والمحلية.

وقد أدت أعمال العنف في العام الماضي إلى تدمير ما يقدر بـ ٥٠٠ ٢ منزل، معظمها أحرقت بالكامل. وكشفت الكيفية التي بها أجبر بها العنف الناس على الهرب من بيوتهم، بعضهم تحت وطأة الخطر الحاد والعاجل على حياتهم، وبعضهم الآخر أحيانا تحت وطأة الترويع بإلقاء الأحجار على أسطح منازلهم، عن جانب خطير في بلدنا الناشئ: هو أن العنف الموجود اليوم هو جزء من الاعتلال الجماعي المترتب على العنف في ماضينا. ويمثل التغلب عليه واحدا من أعظم التحديات التي تواجه جيلنا. ويجب أن نتعلم كيف نسوي نزاعاتنا بالطرق السلمية وأن نتمتع بحرياتنا الفردية على نحو يتسم بالمسؤولية.

وما زلنا ملتزمين بتحقيق رؤيتنا الطويلة الأمد لقطاع العدل: وهي تتمثل في نظام للعدالة يسهل الوصول إليه ويملك القدرة على إيصال العدالة على قدم المساواة وبشكل يتسم بالكفاءة، واحترام سيادة القانون وحماية نظام الدولة الديمقراطي، بهدف تحقيق النمو المستدام لما فيه صالح شعبنا في نهاية المطاف. ذلك أننا من نقطة البدء الصعبة في عام ٢٠٠٠ قد قطعنا شوطا كبيرا في تشييد نظامنا القضائي والتشريعي، محددين له أولويات واضحة: تطوير الإطار القانوني للبلد، والقدرة المؤسسية وقدرة الموارد البشرية، إلى جانب زيادة الوعي القانوني في صفوف السكان بوجه عام. وبدعم من شركائنا من ذوي التفكير المماثل، ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نحرز تقدما بطيئا ولكنه مطرد. ونتيجة للأخذ باستراتيجيات منهجية محددة الأهداف لبناء القدرات المؤسسية وبرامج متسقة للتدريب داخل البلد، أصبح لدينا منذ منتصف عام ٢٠٠٦ طائفة صغيرة ولكنها مؤهلة من العاملين في المحاكم التيموريين الذين يعملون إلى جانب ما يزيد على ١٥ من القضاة الدوليين وبتوجيه منهم.

ولكن أزمة ٢٠٠٦ قد أثرت تأثيرا هائلا على نظامنا القضائي الوليد الذي أنشئ ليتعامل مع سيناريو للتطور الطبيعي. والنظام مصمم على توفير العدالة لشعبنا والمساهمة في استعادة السلم الاجتماعي. وجرى اتخاذ خطوات واضحة في هذا الصدد، وتم التحقيق في عدة قضايا حساسة تجري المحاكمة بشأنها الآن بالفعل. ولكن نظرا للعبء الإضافي وزيادة تعقيد ملف القضايا التي نجمت عن أحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، أصبح النظام بالفعل مثقلا بما يفوق طاقته ويفتقر إلى الاستعداد للتعامل مع هذا السيناريو الخاص بما بعد وقوع الأزمة.

والدولة متحدة ومصممة على أن تشهد العدالة وهي تأخذ مجراها. ولا بد من تعزيز الإطار الرئيسي للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للقطاع، بحيث نتمكن من الاستجابة للحاجة العاجلة إلى تحقيق العدالة بدون إغفال هدفنا الطويل الأجل وهو: تطوير قدرات مؤسساتنا ومواردنا البشرية.

إننا نواجه معركة مزدوجة هي – إقامة العدل السريع والكفؤ والنـزيه، على النحو الذي أوصت به لجنة التحقيق الخاصة إلى جانب المسعى الطويل الأجل المتمثل في إنشاء – وليس إصلاح – نظام قضائي من الصفر، علما بأن الأدلة تبين أن عملية الإصلاح القضائي في أي بلد بحاجة إلى ١٠ إلى ١٥ عاما لتؤتي أكلها. وفي وسع التوقعات العالية وغير الواقعية بدون تقديم الدعم الكافي للوفاء بها أن تنشئ قلقا لا داعي له وان تؤدي إلى فشلنا في كلتا المعركتين.

وبالرغم من سياستنا لتحقيق المصالحة الوطنية، فإنه لا يسعنا أن نقبل الإفلات من العقاب. وتدل العديد من القضايا قيد المحاكمة حاليا، بما في ذلك قضية وزير الداخلية السابق وقضايا الجنود السابقين في قوات الدفاع المسلحة التيمورية، على التزامنا بتحقيق العدالة المتساوية والكفؤة.

وفي قضية الرائد ألفريدو رينادو وقضية الأشخاص الآخرين المتورطين في أعمال العنف التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٦، عمدت حكومتي، بدعم من الأمم المتحدة، إلى الحوار – وهو نهج حكيم يهدف إلى ضمان سيادة العدالة بدون استخدام القوة.

والمعلم الجوهري الآخر في طريق تيمور – ليشتي نحو إعادة الاستقرار سيتمثل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تجرى هذا العام. واعتمد البرلمان مؤخرا القوانين الانتخابية التي تحكم كلتا العمليتين الانتخابيتين وتوفر إطارا قانونيا لنظام برلماني ومتعدد الأحزاب وقائم على القوائم الحزبية، مع تخصيص حصة لتمثيل النساء في البرلمان بنسبة خمسة وعشرين في المائة، ومن أجل إنشاء لجنة انتخابية مستقلة. وقدم الفريق المستقل للتصديق على صحة الانتخابات التابع للأمم المتحدة إفادة بناءة في التقارير الثلاثة التي قدمها حتى الآن. ويجري النظر في التقارير في إطار النظم المقرر تقديمها للموافقة من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة وفي المناقشات بشأن وضع قانون تفسيري.

وحدد الرئيس ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تاريخا لإجراء الانتخابات الرئاسية وسيعلن تاريخ إجراء الانتخابات البرلمانية مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية. ووفقا للقانون الانتخابي لتيمور – ليشتي، لا بد من إجراء الانتخابات البرلمانية في ظرف ٨٠ يوما بعد الإعلان.

ونحن على ثقة بأن في وسعنا، مع الدعم الواسع من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ومع وجود المراقبين الدوليين ومع وجود مجموعة من القوانين والعمليات الخاضعة للإشراف الدولي، أن ننظم وندير انتخابات سلمية وحرة وعادلة وشفافة.

إن حجر الزاوية الآخر لتطور تيمور – ليشتي يتمثل في استقرارها الاقتصادي، وخاصة زيادة استغلال احتياطياتها

النفطية. وتنعم تيمور - ليشتي بموارد طبيعية كبيرة يمكنها، إذا أديرت بشكل جيد، أن تؤمن مستقبلنا الاقتصادي.

وصندوق النفط، الذي أنشئ لضمان الشفافية في إدارة الدخل العائد من نفط تيمور - ليشتي ولضمان أن تستفيد الأجيال المقبلة من مواردنا، دخل حيز النفاذ قبل فترة قصيرة لا تتجاوز عامين وجمع بالفعل بليون دولار.

وسيقوم البرلمان الوطني قريبا بالتصديق على اتفاقين إضافيين مع استراليا يتصلان باستكشاف النفط والغاز في بحر تيمور، وخاصة في المنطقة المعروفة بصنرايز الكبرى. ونتوقع، بعد تصديق الجانبين وتبادل المذكرات، أن يبدأ الطرفان المشاركان في بحر تيمور فورا بتوجيه المزيد من الاستثمارات التي ستحقق إيرادات جديدة كبيرة لتيمور - ليشتي في ظرف بضعة أعوام.

وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بسلفي، السيد ماري ألكاتيري، على قيادته المقتدرة والواقعية في سياق التفاوض على جميع المعاهدات النفطية وبشأن المعاهدة المتعلقة بحدودنا البحرية مع أستراليا. كما أود أن أشيد برئيس الوزراء الأسترالي السيد جون هوارد وبوزير الخارجية أليكساندر دوانر وأن أشكرهما على نهجهما الواقعي بقدر مماثل والحساس نحو المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات الثلاث.

وفي خطابي الافتتاحي بوصفي رئيس وزراء تيمور - ليشتي في تموز/يوليه، أكدت على حقيقة أنني سأحكم بوصفي مدافعا عن الفقراء. وبالتالي فإن القضاء على الفقر وإحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتهيئة الظروف للحكم الرشيد ستظل تمثل المبادئ التوجيهية لحكومتي.

وقمنا بالفعل بزيادة عدد برامج ''النقد مقابل العمل''؛ وعجلنا ببرامج التنمية الريفية عبر جميع القرى؛ وكفلنا أن يتوفر للقادة المحليين مثل زعماء القرى موارد أفضل وأكبر للاضطلاع بمهامهم؛ وقمنا بزيادة المنح الدراسية للشباب؛ وقدمنا الدعم المالي للأرامل، بمن فيهن الأرامل اللائي تضررن من الحوادث التي وقعت العام الماضي؛ وأجرينا استعراضا راديكاليا لنظامنا الضرائبي، بدعم من صندوق النقد الدولي؛ ووحدنا عملية تطوير الأعمال التجارية، بما في ذلك التغييرات التشريعية لضمان أن تصبح ممارسة الأعمال التجارية وإيجاد الوظائف في تيمور - ليشتي مجالا أكثر جاذبية.

ولكن بناء دولة من الصفر تقريبا يمثل مهمة استثنائية. ولذلك السبب، نحن بحاجة، في هذا المنعطف الحرج، إلى المساعدة المتواصلة والالتزام المستمر من الأمم المتحدة بغية الاضطلاع الناجح بهذه المهمة الطويلة والشاقة.

وحينما ننظر إلى منطقتنا وإلى قصص النجاح في سنغافورة وماليزيا وجمهورية كوريا وغيرها، فإننا ندرك أن النجاح لم يتحقق فيها بين ليلة وضحاها. وكان نتيجة لعقود من البناء المتفاني والمنضبط للمؤسسات، وللتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وللاستثمار الواسع في التدريب المهني والتعليم، وللقدرة على تحويل النكسات إلى فرص للمستقبل.

وبعد ذلك القول، فإننا لا نود أن نقدم مبررات لأوجه قصورنا في مجال الحكم. ولكننا نؤمن بأننا جميعا لدينا إدراك للتحديات التي تواجهنا أفضل مما كان لدينا قبل ستة أعوام. وبالتالي أناشد الأمم المتحدة أن تواصل معنا المهمة، بغية أن تتمكن تيمور - ليشتي في نهاية المطاف من أن تصبح قصة نجاح دائمة. ومن شأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لفترة ١٢ شهرا أخرى أن تصبح الخطوة الأولى في ذلك الصدد.

إننا نعلم أن تيمور - ليشتي لا تمثل محور عالمنا، وأن من المأساوي أن تيمور - ليشتي ليست سوى واحدة من

العديد من حالات الصراع التي تبقيها الأمم المتحدة قيد نظرها وتتطلب اهتمامها. ولكن المجتمع الدولي وجه استثمارات كبيرة في بلدنا منذ عام ١٩٩٩. ووصفت تيمور – ليشتي، بحق، بأنها قصة نجاح. وكان البعض في الماضي متفائلين بشكل مفرط، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ألا ينظر الأشخاص إلى الأمور من المنظور الصحيح، وأن يتغافلوا عن الواقع، ومن ثم يتحولون إلى التشاؤم عند أول علامة على حدوث المشاكل. ففي يوم ما يصفون تيمور الشرقية بأنها قصة نجاح، وفي اليوم التالي يدمغونها بالفشل.

ونحن لسنا دولة فاشلة. فنحن دولة لم تعش سوى خمسة أعوام، والعمل الذي أنجزناه حتى الآن – ليس بفضل شعبنا وقيادتنا فحسب، بل بفضل الالتزام السخي للمجتمع الدولي – كان عملا مثيرا للاهتمام. وتمثل الأزمة التي وقعت في نيسان/أبريل – أيار/مايو وأزمة الأسابيع اللاحقة نوع الأزمة التي تواجهها العديد من البلدان النامية في بداية تاريخها وما زالت تواجهها بعض البلدان بعد عقود عديدة من استقلالها.

والأمر الهام الذي تعلمناه في حالة تيمور – ليشتي وفي الحالات الأخرى لفترة ما بعد الصراع هو أن المجتمع الدولي، بصورة ثنائية أو من خلال الأمم المتحدة، لا بد أن يبقى ملتزما ومنتظما في الأجلين المتوسط والطويل. ولا توجد حلول سريعة.

ومرة أخرى، أؤكد على أننا ندرك أننا لا نمثل محور الكون وأن هناك، للأسف، العديد من الحالات الأخرى للصراع التي تتطلب اهتمام الأمم المتحدة. ولكن الجهد الإضافي والاستثمار في بلدنا سيقطع شوطا طويلا نحو توطيد السلام والأمن هناك. ولذلك فإن تمديد بعثة الأمم المتحدة اثني عشر شهرا إضافية ضروري قطعا.

أود أن أتوخى الصراحة – اسمحوا لي بتوخي صراحة شخص ترعرع أساسا مع الأمم المتحدة. بدأت ممارسة الضغط على هذه الهيئة ذاتها – مجلس الأمن – أول مرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، وذلك يتيح لي بعض الحرية في توخي الصراحة مع الأمم المتحدة. وأنا موقن من أن الأعضاء يتفقون على أنه من غير العملي توقع أن يتطلب مطعم بسيط يؤخذ منه الغذاء إلى الخارج في مانهاتان أقل من سنة أو سنتين من الاستثمار لتحقيق إدارة مربحة ومستمرة. ولذلك، قد يتطلب بناء دولة – أمة وقتا أطول – أكثر من سنتين.

ولذلك نعتقد بأنه يجب أن يتوفر التزام طويل الأمد – سواء في تيمور – ليشتي أو في أي حالة بعد انتهاء الصراع. وفي حالة تيمور – ليشتي نتحدث عن ولاية ثمانية أشهر – في هذه الحالة الخاصة ستة أشهر بعد إنشاء المجلس لبعثة الأمم المتحدة في آب/أغسطس. وبعثة الأمم المتحدة لم تنجز تماما توظيف الأفراد اللازم توظيفهم كما يرد في التقرير المقدم من الأمين العام إلى المجلس. وولاية ستة أشهر توجد عدم الاستقرار بالنسبة إلى الذين يوظفون ويلتحقون بالبعثة. الناس أفراد وعليهم التزامات عائلية. إنهم يحتاجون إلى اليقين قبل إرسالهم إلى تيمور – ليشتي أو أفغانستان أو الكونغو. وبعد التزامهم بالالتحاق ببعثة مدة ستة أشهر، يبدأون قبل نهاية مدة البعثة – ثلاثة أشهر قبل ذلك – بالبحث في شبكة المعلومات الدولية عن أعمال أخرى. انتباههم يبدأ بالتركيز على إمكانيات الحصول على عمل في الموقع. بهذه الصراحة أسأل المجلس أن ينظر جديا في تمديد البعثة مدة ١٢ شهرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إذ أتكلم أول مرة هذا الشهر في جلسة علنية أتمنى لكم، سيدي، كل النجاح في الاضطلاع بمسؤوليتكم رئيسا لمجلس الأمن. وفي نفس الوقت أؤيد تأييدا كاملا تعليقاتكم وأشاطركم مشاعركم حيال سلفكم، السفير تشيركين، على إدارته الفعالة لعمل المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

هذه أيضا فرصتي الأولى لتهنئة السيد كهاري على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لتيمور - ليشتي. وأشكره على إحاطته الإعلامية المفعمة بالمعلومات وقيادته المقتدرة لبعثة الأمم المتحدة في بيئة منطوية على التحدي. لقد سمعنا كثيرا من الأشياء الطيبة عنه هنا في نيويورك.

لن تكون هذه القائمة الطويلة بالتحيات كاملة بدون توجيه تحية إلى رئيس الوزراء راموس - هورتا الذي يشرفنا بحضوره اليوم. لقد أرشدت حكمته ورؤياه البلد الفتي خلال السنوات الأولى من قيامه، ولا تزال الحاجة إليهما قائمة للإبقاء على المسار. وكان بيانه عموما مشجعا، وهو يقدم لأعضاء مجلس الأمن نظرة مفيدة جدا بل أقول إنها جديدة إلى الحالة. لقد كان منطويا على التحدي لأنه كان صريحا جدا؛ ونحن نقدر ذلك.

وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به بعد وقت قصير الممثل الدائم لألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وملاحظاتي يقصد بها تكميل ملاحظات الاتحاد الأوروبي.

وللمجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، سجل إيجابي ولكن تشوبه بعض الشوائب في تيمور - ليشتي. والأحداث المأساوية التي حدثت في الربيع الماضي بينت أن حضور الأمم المتحدة في البلد لعله قلص على نحو سابق لأوانه. والآن حان الوقت لإظهار الالتزام والسخاء من أجل التعويض عن الخسارة. ولا تزال الصورة مختلطة في أحسن الأحوال، كما وضح بجلاء في تقرير الأمين العام المنشور مؤخرا وفي الإحاطة الإعلامية للسيد كهاري وفي بيان رئيس الوزراء.

والحالة مشجعة ولكنها لا تزال هشة يقينا. والحالة الأمنية هشة ومحفوفة بالأخطار حقا، كما قال رئيس الوزراء، بسبب تفجر العنف المستمر بين عصابات الشباب والجماعات الممارسة لفنون القتال الرياضية. وتوفير الحماية والمساعدة لعشرات آلاف المشردين داخليا يبقى قضية ساخنة بعض الوقت. والعملية الانتخابية معقدة على نحو خاص من ناحية المتطلبات التنظيمية والأمن.

وفي ظل هذه الخلفية فإن دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حيوي، وكذلك التعاون مع قوات الأمن الدولية. ونحن نرحب بإضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون عن طريق ترتيب فني، ونشيد بجهود البلدان الأربعة المساهمة بقوات الأمن الدولية. والآن يحتاج مجلس الأمن إلى الاستجابة السريعة للتوصيات بتمديد وتعزيز ولاية البعثة. وثمة قدر كبير في كفة الميزان. ويمكن أن تخسر على نحو تدريجي الاستثمارات السياسية والاقتصادية التي قام بها المجتمع الدولي منذ سنة ١٩٩٩ إذا لم نقم بتأييدها الآن وفي المستقبل.

وأحداث الاثني عشر شهرا الأخيرة تبين أنه إذا لم نقم بمواصلة إحراز التقدم فإننا نجازف بالتراجع. والطريق المسدود ليس خيارا. قبل سنة اعتدنا، كما ذكر رئيس الوزراء راموس - هورتا، على اعتبار تيمور - ليشتي قصة نجاح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وآمل في أن يكون بمقدورنا في أشهر قليلة أن نؤكد أن لدينا حقا قصة نجاح. لن نكون متشائمين.

لا يمكن أن يعيد الاحترام المتبادل والحوار الحقيقي بين مختلف الأطياف السياسية، بانية على الخطوات المشجعة المتخذة فعلا بتوجيه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور -

ليشتي، إلا إجراء الانتخابات الحرة والمنصفة وغير المشكوك في صحتها. هذا الجانب مهم لدرجة أننا نأمل في أن يكون بمقدور الاتحاد الأوروبي أن يتغلب على أي صعوبات لوجستية وأن يوفد بعثة مراقبة، على الأقل للانتخابات البرلمانية. والأمم المتحدة، من جانبها، سيتعين عليها دعم سلطات تيمور حتى نهاية العملية وبعد ذلك، نظرا إلى أنه من الممكن أن تستغرق إعادة بناء الشرطة الوطنية في تيمور، كما نفهم من تقرير الأمين العام المقدم إلينا، خمس سنوات.

هذه الاحتياجات الفورية ينبغي ألا تصرف انتباهنا عن التحديات على الأمد الطويل التي يجب التصدي لها لضمان استدامة عملية التثبيت. وتدور في خلدي مسألة المساءلة الماثلة منذ وقت طويل عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي ومؤخرا. وأفكر أيضا في التحديات الأكبر التي يواجهها إصلاح قطاع العدالة والإصلاحات المتعلقة بالسجون.

ونرحب بحرارة بما أخبرنا به الممثل الخاص، السيد كهاري، ورئيس الوزراء عن قطاع العدالة والإفلات من العقاب والقطاع الأمني، ونستمد التشجيع مما قالاه. ونشاطر تماما رأي الممثل الخاص في أنه ينبغي إيلاء "الانتباه الخاص" لتعزيز قطاع العدالة؛ إنه قطاع أساسي. ومن سوء الحظ أن ذلك القطاع والقطاعات المرتبطة به تتخلف مرة أخرى عن قطاعات أخرى في تصور ما بعد الصراع. وتتسم النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق بأنها صريحة في هذا الشأن. وسيكون من الجدير إمعان الفكر في هذه الدروس عند عقد المناقشة المواضيعية بشأن إصلاح قطاع الأمن بعد بضعة أيام في المجلس، بناء على مبادرة من الرئاسة السلوفاكية.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكننا أن نغض النظر عن الأهمية الأساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وغالبا ما يكون من العسير السعي إلى تحقيق أهداف إنمائية طويلة الأجل في الوقت الذي تحدث فيه توترات سياسية وطوارئ إنسانية. إلا أنه لا يوجد أمامنا خيار آخر: فالاستقرار الطويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إلا في بيئة سليمة اقتصاديا ومشجعة للاستثمار. والتنمية، كما ذكر الممثل الخاص ورئيس الوزراء، ضرورة حاسمة الأهمية لتيمور - ليشتي، ويجب أن تعود بالفائدة على جميع السكان. ونشيد بالخطوات المتخذة عن طريق آلية "الاتفاق" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي لتنشيط الجهود الدولية وتنسيقها مع سياسات ومطامح السلطات التيمورية. وينبغي لنا أيضا ألا نقلل من الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشركاء والمنظمات على الصعيد الإقليمي: فلقد ثبت على نحو متزايد أن إسهاماتهم إيجابية وبناءة.

وكما أوضح وزير خارجيتي في مناسبة سابقة لرئيس الوزراء راموس - هورتا في أثناء زيارة فائقة النجاح في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإيطاليا على استعداد لأن تواصل، على الصعيد الثنائي وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تقديم المساعدة إلى شعب تيمور - ليشتي في مسعاه لتوطيد دعائم السلم والديمقراطية والتنمية.

السيد برينك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة برئيس الوزراء راموس - هورتا في المجلس اليوم، ونحيط علما على نحو إيجابي بملاحظاته صباح اليوم، بما في ذلك ضرورة مواصلة العمل مع بلده واستمرار دعمه. ونشكر أيضا السيد كهاري، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي لإحاطته الإعلامية المتوازنة والمفصلة عن الحالة في تيمور - ليشتي، ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2007/50).

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود المبذولة من الحكومة والقادة السياسيين في تيمور - ليشتي لتحقيق

المصالحة والوفاق السياسيين، وتشجعها بقوة. ونطلب إليهما تعزيز جهودهما الأخيرة لكسب ثقة الجمهور من جديد. وتحث الولايات المتحدة جميع الأطراف على أن تعمل وفقا للنتائج التي خلص إليها فريق الأمم المتحدة المستقل للتصديق على صحة الانتخابات، كيما يتسنى عقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ونطلب إلى كل الأطراف أن تتجنب العنف وأن تحترم تمام الاحترام القواعد القانونية المرعية في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية هذا العام.

ونؤكد مجددا على الحاجة المستمرة إلى المساءلة والعدالة في تيمور – ليشتي، ونؤيد التنفيذ الفعال والحسن التوقيت لتوصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة للتحقيق. وتحث الولايات المتحدة أيضا على أن تتخذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، في أقرب موعد ممكن، الإجراءات اللازمة لتوفير فريق خبراء للتحقيق، لإتمام التحقيقات التي لم تنته منها بعد وحدة الجرائم الخطرة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة عام ١٩٩٩. فالتأخر المفرط في إنجاز العدالة يمكن أن يصبح إنكارا للعدالة.

ومع الاعتراف الواجب بالدور المشروع للجيش، تعرب الولايات المتحدة عن قلقها لأن وجود الجنود المسلحين للقوات المسلحة التيمورية – قوات فالينتيل المسلحة للدفاع عن تيمور – ليشتي – قد أدى إلى زيادة الإحساس بانعدام الأمن لدى الشعب التيموري. ونحث الحكومة على ضمان التزام السلطات العسكرية التيمورية بالتصرف اللائق، ونشير إلى أن شرطة الأمم المتحدة ما زالت لديها ولاية من مجلس الأمن لتوفير الإنفاذ المؤقت للقانون والأمن العام في تيمور – ليشتي.

وأخيرا، نشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لإعادة تشكيل الشرطة التيمورية كقوة شرطة فعالة، ونؤيد توصية الأمين العام لتعزيز الهيئة القضائية التيمورية. وإرساء سيادة القانون هو حجر الزاوية في بناء أي أمة قوية تنعم بالأمن.

نانا إفاه – ابنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين ترحيبهم برئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية السيد خوسيه راموس – هورتا، وأن أعرب عن تقدير وفدي لبيانه. وأود أيضا أن أهنئ السيد أتول كهاري على تعيينه بصفته الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي، وأن أشكره على تقييمه المتعمق للحالة في ذلك البلد. وأؤكد للممثل الخاص كامل دعم غانا له في اضطلاعه بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وأتمنى له نجاحا عظيما في دوره البالغ الصعوبة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا كي نعرب عن حسن نيتنا وأطيب تمنياتنا لزملائنا من جنوب أفريقيا في اضطلاعهم بدور البلد الرئيسي المعني بتيمور – ليشتي. ونتطلع إلى العمل معهم عن كثب، بما يحقق مصلحة شعب تيمور – ليشتي.

ولقد تابعت غانا دائما باهتمام شديد جهود السلم والتعمير في تيمور – ليشتي. ونرحب بكل التطورات الإيجابية التي حدثت في البلد منذ الأحداث التي زعزعت الاستقرار والتي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، ونشيد بالقيادة بكامل هيئتها لما أبدته من بصيرة وشجاعة. ونرى أن تجربتها توفر دروسا حيوية الأهمية للبلدان النامية، مثل بلدنا، التي تتصدى بالمثل للمهام الشاقة الكامنة في بناء الدولة.

وطوال خمسين سنة من الاستقلال الوطني، عانت غانا من نكسات عديدة، وتعلمت أن الطريق الأكيد الأول الذي يؤدي إلى الوحدة الوطنية والاستقرار هو طريق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والاقتصاد النابض. ولهذا يسرنا أن مناقشة اليوم قد أبرزت الجهود المصممة التي تبذلها حكومة

تيمور – ليشتي وشعبها للتوفيق بين صفوف أمتهما. وإعادة توجيه طاقاتها نحو المهام الحيوية الأهمية المتمثلة في توطيد دعائم الديمقراطية، وسيادة القانون، وبناء اقتصاد قوي.

ولقد برهن الشعب التيموري، باعتماده على تقاليده القديمة قدم الدهر في ميدان حفظ السلام، فيما يتصل بحل خلافاته، على مثابرته وسعة حيلته. ونشجعه على اتباع نفس الحكمة والتصميم في تصديه للعديد من التحديات الصعبة التي تنتظره. وتتضمن هذه جملة تحديات منها معالجة المسائل الأمنية الحساسة، وإعادة إدماج المشردين داخليا، وإجراء الانتخابات الوطنية – وهي أول انتخابات منذ نيل الاستقلال في أيار/مايو ٢٠٠٢، وفي المقام الأول تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق، ولا سيما الجوانب المتعلقة بالمساءلة السياسية وإقامة العدل فيما يتصل بأحداث نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وكما ورد عن حق في تقرير الأمين العام (S/2007/50) فإن العدل شرط أساسي للمصالحة الوطنية المستدامة.

وما زلنا نشعر، في ذلك الصدد، بالقلق إزاء مصير الجنود المطرودين البالغ عددهم ٥٩٤ والذين ما زالوا يعيشون على إعانة تدفعها الحكومة. ونأمل أن تختتم لجنة الأعيان التي تنظر في الالتماسات المقدمة من المتضررين أعمالها في الوقت المناسب، حتى يتسنى تسوية هذه المسألة نهائيا.

ومن ناحية أخرى، يجب عدم التغاضي عن الإفلات من العقاب، ونثق أن الفارين من العدالة الذين هربوا من سجن بيكورا سوف يخضعون للإجراءات القانونية الواجبة وسوف يعاملون، حسب الاقتضاء، وفقا للقانون. ونرى أن الاعتبار الغالب يجب أن يتمثل في تساوي جميع المواطنين في المعاملة أمام القانون. ويجب إيلاء الدعم اللازم لمختلف الآليات التي تم إنشاؤها لمعالجة هذه المسائل الحساسة، بغية إكمال مهامها بروح تقوم على الاستجابة والنزاهة. ويجب بصفة خاصة تشجيعها على مراعاة التحفظات التي تعرب عنها مجموعات المعارضة، مثل فريتيلين، عن تقرير اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن مستقبل البلد تقع لدى التحليل النهائي في أيدي شعب تيمور – ليشتي، فإنه يستحق كل الدعم الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي له. وحتى الآن استطاعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أن تميز نفسها على أنها شريك موثوق، ونشيد بقيادتها وبموظفيها على ما يقومون به من جهود جمة. وتبين أنشطة البعثة الطبيعة المترابطة لمشاكل الأمن، وحقوق الإنسان، والمشردين، وتعميم المنظور الجنساني، والحد من الفقر التي تواجهها تيمور – ليشتي. وكل هذه مسائل حيوية الأهمية مثلها في ذلك مثل كفالة استيفاء الانتخابات التي ستجرى في العام القادم المعايير الدولية، ولا سيما فيما يتعلق باشتراك المرأة النشط في العملية السياسية.

وأود أن أشيد برئيس الوزراء على ندائه البليغ والصريح والمتحمس لاستمرار عناية المجتمع الدولي بتيمور – ليشتي. ونحن نؤيده في قوله أن بناء أي أمة من لا شيء تقريبا مهمة جسيمة. وينبغي ألا يغادر المجتمع الدولي تيمور – ليشتي وهي في موقف حرج. ولهذا فإننا نؤيد طلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لسنة أخرى. ونؤيد أيضا طلب نشر وحدة شرطة إضافية، ونحن نعلم أن البرتغال على استعداد لتوفير هذه الوحدة إذا طُلب منها ذلك، لتعزيز الأمن للعملية الانتخابية الحاسمة الأهمية.

ونحن واثقون بأن حكومة تيمور – ليشتي وشعبها سيعملان مع البعثة على وضع الأساس لإقامة دولة ديمقراطية حديثة ومستقلة ويسودها الرخاء، وقد ضحى من أجلها الكثير من المواطنين التيموريين بأرواحهم.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم على ترؤسكم مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وإنني على ثقة بأن خبرتكم وحنكتكم سوف تكونا خير معين لنا في عمل المجلس. ولا يفوتني كذلك أن أتقدم بالشكر للسفير تشيركن وأعضاء بعثة الاتحاد الروسي على العمل الرائع الذي قاموا به خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأرحب بمشاركة دولة السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس وزراء تيمور – ليشتي، في جلسة اليوم. كما أشكر السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي، على الإحاطة التي قدمها، وأتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة.

لقد شهد عام ٢٠٠٦ صراعات وقلاقل عديدة في أنحاء العالم، ووجد ذلك العام مكانا شاغرا في أجندته ليملأه بأحداث العنف المؤسفة التي وقعت في تيمور – ليشتي في نيسان/أبريل وأيار/مايو الماضيين. ومع أن الوضع أصبح الآن تحت السيطرة، إلا أن الأزمة في ذلك البلد لن تُحل بين عشية وضحاها وستتطلب جهودا على المدى الطويل من قبل شعب تيمور – ليشتي وحكومته وبمساندة من المجتمع الدولي.

ومن الشروط المسبقة الأساسية لحل الأزمة وتحقيق الاستقرار المستدام الذي يصبو إليه الشعب التيموري إجراء حوار وطني وتحقيق مصالحة سياسية وطنية. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلادي بإنشاء لجنة الحوار من قبل الرئيس غوسماو، وبالدور الكبير الذي قامت به حتى الآن في سبيل تعزيز المصالحة الوطنية. وكلنا أمل بأن تتجاوز اللجنة الطريق المسدود الذي كادت البلاد أن تصل إليه في العام الماضي، وأن تحقق الغاية المرجوة منه وأن تؤدي إلى حوار سياسي شامل بهدف إعادة العلاقة التعاونية الرامية إلى تحقيق الأهداف الوطنية، ونرجو أن تسهم لجنة الحوار في استعادة الشعب لثقته بالأجهزة الوطنية المختلفة.

كما أن من العوامل الهامة لحل الأزمة الاستجابة للأصوات التي تنادي بالمساءلة العادلة بشأن أحداث عام ٢٠٠٦. وفي ذلك الخصوص، فإن العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق هو عمل على قدر كبير من الأهمية. وبشكل عام، لا بد من تعزيز القطاع القضائي بوصفه عنصرا أساسيا في تحقيق سيادة القانون.

ومن النتائج السيئة لأعمال العنف التي جرت في العام الماضي أزمة المشردين داخليا، والتي تعتبر مشكلة كبرى حيث لا يزال قرابة ٠٠٠ ١٥٠ شخص مشردين، ويجب العمل على إعادة توطينهم بصورة عاجلة.

والحالة الأمنية في تيمور – ليشتي، وخاصة في ديلي، تتطلب أن يكون القطاع الأمني قطاعا فاعلا. وفي المرحلة الحالية، وريثما يتم الانتهاء من إعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية وتطويرها بشكل كامل، تستمر بعثة الأمم المتحدة في تأدية دور لا غنى عنه لدعم قطاع الأمن وإنفاذ القانون في تيمور – ليشتي. ولهذا، فمن المهم الإبقاء على عدد كاف من أفراد الشرطة التابعة للبعثة.

إن أحداث العام الماضي كادت أن تشكل خطرا على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تيمور – ليشتي، وتظل تلك المسألة على قدر كبير من الأهمية وينبغي أن تكون إحدى أولويات العام الحالي لتيمور – ليشتي. ويعد اعتماد البرلمان التيموري لقوانين اللجنة الوطنية للانتخابات خطوة مبدئية هامة في ذلك الاتجاه. ولا شك أن منظومة الأمم المتحدة بإمكانها تقديم دعم لا غنى عنه للنهوض بالعملية الانتخابية. ومن خلال بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، استمعنا جميعا إلى ما جاء في خطاب دولة رئيس وزراء تيمور – ليشتي من أن ''تيمور – ليشتي بحاجة

إلى قوات الأمن اللازمة والكافية خلال فترة الانتخابات''. ووفد بلادي يتشاطر هذا الرأي.

إن العلاقات الحسنة لأي دولة مع دول الجوار هي أساس التعاون الإقليمي البناء. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب بتعزيز العلاقة الودية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا وبالخطوات التي تتخذها الحكومتان لذلك الغرض، بما فيها الزيارات المتبادلة على مستوى رفيع بين الدولتين.

وأخيرا، فإننا نغتنم فرصة اجتماع المناقشة هذا لنشجع حكومة وشعب تيمور - ليشتي على التحلي بالحكمة في مواجهة الأزمة التي حلت ببلدهما وأن يضعا المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، لكي يتابع ذلك البلد الجديد مسيرته نحو توطيد السلام وتعزيز التنمية والازدهار. ووفد بلادي يؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إننا نتطلع إلى العمل تحت إرشادكم هذا الشهر.

كما نتوجه بالشكر إلى وفد الاتحاد الروسي على إدارته أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

ونرحب برئيس الوزراء خوسيه راموس - هورتا في مجلس الأمن. ونشكر الأمين العام على تقريره، ونعرب عن تقديرنا للسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، وسائر فريق العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة على الجهود التي يبذلونها في مساعدة تيمور - ليشتي.

وقد شرفنا وأخجل تواضعنا حقاً اختيار بلدنا ليكون البلد الرائد في مجلس الأمن لمعالجة مسألة تيمور - ليشتي، ونعرب عن تقديرنا لوفد اليابان على الطريقة الممتازة التي أدى بها ذلك الدور في العام الماضي.

إن شعب تيمور - ليشتي يتوقع، ويستحق، دعم المجتمع الدولي. ومجلس الأمن، من جانبه، قد اتخذ القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وما زال هذا القرار يمثل إطار عمل هام عبر المجتمع الدولي من خلاله عن التزامه تجاه شعب تيمور - ليشتي.

ومع ذلك، فإن الأحداث المؤسفة التي وقعت في نيسان/أبريل وخلال أيار/مايو ٢٠٠٦، والتي أدت إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي، أبرزت هشاشة الحالة القائمة. ولحسن الطالع، اتخذت حكومة وشعب تيمور - ليشتي خطوات واسعة في المجالين السياسي والاقتصادي منذ ذلك الحين.

والآن، يتعين على المجتمع الدولي أن يدلل على التزام طويل الأجل لمساعدة تيمور - ليشتي في تعزيز مؤسساتها وترسيخ ديمقراطيته الوليدة. ولا يمكن أن تغيب عن بال العالم التحديات التي ما زالت تواجه هذا البلد.

ولا بد للأمم المتحدة أن تواصل التشاور مع الحكومة التيمورية بشأن دورها ومشاركتها. وقد أثبتت بعثة الأمم المتحدة بالفعل أنها قادرة على الاضطلاع بمهامها بشكل مسؤول وفعال وناجع. ونرى أنه لا بد من تعزيز البعثة وتمديد ولايتها. وهذا التمديد سيسمح للبعثة بفترة زمنية معقولة لبلورة إطار عمل للاستقرار والتنمية طويلي الأجل.

وحكومة وشعب تيمور - ليشتي قد اتفقا على إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه،على التوالي. وستكون هذه الانتخابات هي الأولى التي ينظمها الشعب التيموري بنفسه، بدعم من المجتمع الدولي. وسوف توفر تلك الانتخابات لتيمور - ليشتي لبنة أخرى في جهود البلد لتوطيد ديمقراطيته. وما يتطلبه القانون الانتخابي من ضرورة أن

تكون هناك امرأة بين كل أربعة مرشحين سوف يحقق مسألة التوازن الجنساني في الحكومة التيمورية من البداية.

ومع ذلك، فإن عقد الانتخابات في حد ذاته لن يحل كل مشاكل تيمور - ليشتي. ونود أيضا أن نحث كل الأحزاب السياسية في تيمور - ليشتي على الاحترام الكامل لمبادئ نبذ العنف والاستفادة من العملية الديمقراطية والقانونية في التحضير للانتخابات الوشيكة، لضمان أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة.

وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، من جانبها، يتوقع منها أن تقدم الدعم والمساعدة إلى السلطات التيمورية إذ تجري أول الانتخابات في البلد. وسوف تتطلب العملية الانتخابية، بصورة خاصة، خبرات ومهارات ذات طابع إداري وتقني وسَوقي قد لا تتوفر داخل تيمور - ليشتي بسهولة. والأمين العام قدم بالفعل طلباً، يؤيده وفدي بالكامل، لزيادة قوام وحدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تعزيز قدرة البعثة على مواجهة التحديات الأمنية خلال فترة الانتخابات وما بعدها مباشرة. ويسعدنا ما علمناه من رئيس الوزراء من استعداد البرتغال للمساعدة في تلبية هذا الطلب.

وعلاوة على ذلك، يحتاج شعب وحكومة تيمور - ليشتي إلى ضمانات أكيدة على استمرار وقوف المجتمع الدولي إلى جانبهما فيما بعد عقد الانتخابات. ومرة أخرى، فقد أوصى الأمين العام في تقريره (S/2007/50) بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً، ووفدي يؤيد تلك التوصية تماما. ورئيس الوزراء يعتبر تلك التوصية وتنفيذها الخطوة الأولى نحو النجاح الدائم لدولة عمرها خمس سنوات فحسب. ولا يسعنا إلا أن نصدِّق على ذلك.

إن الحالة العامة في تيمور - ليشتي قد تحسنت، على الرغم من أن الظروف الأمنية ما زالت متقلبة. ويتعين على حكومة وشعب تيمور - ليشتي مضاعفة جهودهما لدعم وترسيخ الاستقرار في البلد. وجنوب أفريقيا تدعم أي خطوات من شأنها تعزيز الاستقرار والنهوض بالحكم الديمقراطي والحوار السياسي وتوطيد التماسك الاجتماعي. ولجنة الحوار، التي أنشأها الرئيس غوسماو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قد ساعدت على تحقيق روح المصالحة في ذلك البلد. ولكن، كما قلت، فإن التحديات التي تواجهها تيمور - ليشتي تتجاوز العوامل السياسية والأمنية.

وتيمور - ليشتي ما زالت تعاني من الفقر والتخلف. فواحد من كل خمسة أشخاص في تيمور - ليشتي يعيش بأقل من دولار واحد في اليوم. وأغلبية السكان التيموريين، ولا سيما الشباب، يواجهون البطالة وعدم توفر الفرص بشكل عام. والآلاف من الأشخاص ما زالوا مشردين داخليا ويعيشون في مخيمات، وذلك بعد الأزمة السياسية التي اندلعت في العام الماضي. وقد أنشأت حكومة تيمور - ليشتي عدداً من البرامج لمواجهة تلك التحديات، بما في ذلك مشاريع للأشغال العامة في أنحاء مختلفة من البلد. ومع ذلك، فإن هذه المشاريع لا تكفي بحد ذاتها لتلبية الاحتياجات الأساسية للبلد.

وما زال عدد من البلدان المجاورة - مثل أستراليا وإندونيسيا ونيوزيلندا وأعضاء مجموعة الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ - تقدم المساعدة المطلوبة للتنمية طويلة الأجل في تيمور- ليشتي. ويكتسي قرار الحكومة الإندونيسية بدعم انضمام تيمور - ليشتي إلى عضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتوقيع تيمور - ليشتي على مذكرة الانضمام الأولية أهمية كبيرة لتعزيز العلاقات بين الدولتين الصديقتين. والزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس غوسماو لإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر الماضي لا تعزز التعاون عبر الحدود ما بين البلدين فحسب، بل إنها أسهمت أيضا في اجتذاب الاستثمارات والأعمال الإندونيسية إلى تيمور - يشتي. وإلى

جانب ذلك، أُطلِق في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مشروع نداء موحد من أجل تيمور - ليشتي لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية لفترة الأشهر الستة المقبلة. وقدمت حكومة تيمور - ليشتي للمانحين "عهدا" يحدد الأولويات ويعيد بلورة خطة التنمية الوطنية للقضاء على الفقر وما يرتبط به من احتياجات اجتماعية - اقتصادية. ويركز العهد أيضا على التحديات الأمنية التي تواجه البلد. ويحدونا الأمل أن يواصل مجتمع المانحين الدوليين الإسهام بسخاء في برامج التنمية التي قدمتها حكومة تيمور - ليشتي. فأي بوادر على تحسن حياة الشعب التيموري ستساعد على تهيئة مناخ أمني وسياسي أفضل، وهو الأمر الضروري لإجراء الانتخابات الهامة المقبلة.

وإننا نرحب بالتوقيع في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على مذكرة التفاهم بين حكومة تيمور - ليشتي والأمم المتحدة وحكومة أستراليا، التي تنشئ محفلا للتنسيق الثلاثي لتعزيز الأنشطة الأمنية. ويحدونا الأمل في أن يسهم ذلك المحفل في زيادة أهمية دور المجتمع الدولي في مساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق السلام والاستقرار طويلي الأجل، بما في ذلك الإصلاح الضروري للقطاع الأمني وتقوية نظام العدالة.

وختاما، نعيد التأكيد على موقفنا ومفاده أن الالتزام طويل الأجل للمجتمع الدولي إزاء تيمور - ليشتي ما زال أساسيا. وما زالت بعثة الأمم المتحدة والفريق القُطري يعملان بطريقة تكاملية، مع تركيز البعثة على الاحتياجات الأمنية المباشرة، ومعالجة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة للاحتياجات الإنمائية متوسطة وطويلة الأجل، بما في ذلك الحالة الإنسانية. ووفدي لا يساوره أي شك في أن مجلس الأمن سيظل يثق بشعب تيمور - ليشتي ويوليه أولوية عليا. وقد ذكر رئيس الوزراء أن تيمور - ليشتي ليست مركز العالم. ولكن، هي مركز أفضل جهودنا لمساعدة الشعب التيموري على تحقيق حياة أفضل يستحقها. وأود أن أؤكد لرئيس الوزراء، فيما يخصنا نحن في جنوب أفريقيا، فإن تيمور - ليشتي هي بالفعل مركز العالم.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل بياني بالترحيب في القاعة هذه بدولة السيد خوسيه راموس هورتا، رئيس الوزراء. إن بيانه قد تضمن سرداً متعمقاً للحالة في بلده ولرغبات وتطلعات حكومة تيمور - ليشتي وشعبها.

ويقدر وفد بلادي تقرير الأمين العام ويود أن يعرب عن تهانيه الحارة للسيد أتول كهاري بمناسبة تعيينه في منصب الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ونشكره على عرضه الزاخر بالمعلومات.

ولا تزال إندونيسيا، باعتبارها الجار الأقرب إلى تيمور - ليشتي، تتمتع بمستوى ممتاز من العلاقات الثنائية مع ذلك البلد. ونحن نتابع عن كثب التطورات الجارية هناك ونجري مشاورات منتظمة مع نظرائنا التيموريين على مختلف المستويات. وشملت هذه المشاورات الاجتماع بين الرئيس زانانا غوسماو والرئيس سوسيلو بامبانغ يودهويونو المعقود في جاكرتا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام.

ونشيد بالجهود التي يبذلها قادة تيمور - ليشتي في لتشجيع المصالحة السياسية والوئام بين الطوائف بغية معالجة الأسباب الجذرية للأزمة السياسية التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو من السنة الماضية. ونأمل أن يضع القادة السياسيون وغيرهم من القادة في تيمور - ليشتي المصالح الوطنية فوق كل اعتبار، ويشرعوا في إجراء حوار بحسن نية، وينحّوا جانبا خلافاتهم لتعزيز الأهداف المشتركة في سبيل

تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة.

ونرحب بالتحسن الكبير في الحالة الأمنية في البلد، كما يشهد على ذلك التقرير المعروض علينا، الذي يلاحظ أنه على الرغم من أن الحالة الأمنية بشكل عام كانت تنحو إلى البقاء مضطربة، فقد كانت هناك فترات أطول اتسمت بالهدوء وقلة اندلاع أعمال العنف.

ولا تزال إندونيسيا تعزز تعاونها الثنائي مع تيمور - ليشتي وتوسع نطاقه. فالإضافة إلى اجتماعات لجنتنا المشتركة الثنائية، التي تنعقد بشكل منتظم، فإن إندونيسيا، إلى جانب أستراليا وتيمور - ليشتي، أنشأت أيضا اجتماعا وزاريا ثلاثيا منتظما باعتباره سبيلا يمكن أن نستكشف من خلاله أوجه التعاون المجدي لدعم التنمية في تيمور - ليشتي. وقد عُقد آخر اجتماع من هذا القبيل في ديلي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، واتفقنا على الشروع في اتخاذ تدابير شتى.

أما على الصعيد الإقليمي، فالجدير بالذكر أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قررت، في مؤتمر القمة الذي عقدته في سيبو في الشهر الماضي، إدراج تيمور - ليشتي في إطار التعاون العملي للرابطة. وبروح من الشراكة، أعربت إندونيسيا عن استعدادها لتقديم المساعدة. ويسرنا أن نعلن عن تعيين سفير إندونيسي متمرس في منصب كبير المستشارين لتيسير مشاركة تيمور - ليشتي في أنشطة الرابطة. وسيعقد، بدعوة من تيمور - ليشتي، مشاورات مع حكومة تيمور - ليشتي هذا الشهر.

إن عملية بناء الدولة وتحقيق المصالحة مسألة بالغة التعقيد والحساسية. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستمرار في الاضطلاع بدور بناء ومجدٍ في مساعدة تيمور - ليشتي على التصدي لهذا التحدي الهام. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، على نحو خاص، فإن وفد بلدي يرى أنه ينبغي أن يكون من بين أولوياتها تقديم المساعدة على تنظيم الانتخابات المقبلة في تيمور - ليشتي وكفالة مصداقيتها. ويتعين عل البعثة تخصيص موارد مناسبة لتقديم المساعدة في كل أوجه التحضير للانتخابات وإجرائها وكفالة تنظيمها بشكل ديمقراطي وسلمي.

ونحن نتفق على أن إجراء انتخابات ناجحة لا يمثل سوى عنصر من عناصر بناء دولة ديمقراطية. ففي سياق الحالة المعقدة والحرجة في تيمور - ليشتي، ينبغي لإنجاز الانتخابات المقبلة أن يتجاوز بكثير انتخاب رئيس وأعضاء البرلمان، إذ ينبغي أن توفر زخما لعودة هذه الدولة الجديدة إلى مسار الاستقرار والتنمية. ولن يتحقق السلام المستدام والاستقرار في تيمور - ليشتي إلا عندما تُعالج بشكل شامل التحديات التي يواجهها البلد في مجال التنمية. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يساعد على ضمان عدم إهدار هذه الفرصة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ باهتمام عملية ''الاتفاق'' بين تيمور ليشتي والمجتمع الدولي، الذي يتطلب إعادة توجيه خطة التنمية الوطنية الحالية والتمويل الخارجي، على النحو المطلوب، لمعالجة الأزمة التي اندلعت عام ٢٠٠٦ في البلد وأسبابها. وندعم النهج المتكامل الذي شرعت فيه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والدور الذي اضطلعت به لتقديم المساعدة والتسهيلات لوكالات الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها، بغية التركيز على أولويات الاتفاق. ونحن على ثقة بالقيادة القوية والنشطة للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام كي يكون مصدر رؤية ودينامية بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة في تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي.

وأخيرا، إننا نؤمن بأن الخطوط التوجيهية للسياسة العامة التي انتهجها مجلس الأمن في السنوات القليلة الماضية ينبغي أن تتواصل، لا سيما للنهوض، بأكبر قدر ممكن، بالاستقلال والاعتماد على الذات وتملك حكومة تيمور - ليشتي وشعبها لمقاليد الأمور، والتشجيع على الشراكة الواسعة النطاق مع شتى الجهات الفاعلة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي كما أوصى بذلك الأمين العام. ونؤيد أيضا طلب حكومة تيمور - ليشتي نشر وحدة إضافية للشرطة المشكلة لتعزيز الأمن فيها يتعلق بالعملية الانتخابية الحرجة.

وستظل إندونيسيا، من جانبها، تقدم المساعدة إلى تيمور - ليشتي على معالجة التحديات التي تواجهها على أساس المبادئ المشتركة للتعايش السلمي والعلاقات المستندة إلى استشراف آفاق المستقبل، والوئام، والنفع المتبادل.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): تعرب بعثة جمهورية بنما عن امتنانها لإتاحة هذه الفرصة الفريدة لها لتخاطب المجلس بحضور السيد خوسي راموس هورتا، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، لأنها تسمح لنا بالترحيب به والإعراب له عن احترامنا على تفانيه والتزامه الراسخ بتحقيق رفاه شعب تيمور - ليشتي. وقلما يتشرف المجلس بالترحيب بأحد الفائزين بجائزة نوبل للسلام بينما يضطلع أيضا بدور بارز في حالة من حالات الصراع في بلد حظي باهتمام خاص من مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام، السيد أتول كهاري، الذي يشغل أيضا منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، على تقريره المفصل والشامل. كما نود تهنئته بتعيينه في هذا المنصب.

وقد أنصت وفد بنما باهتمام للتقرير عن التقدم المحرز بشأن الصعوبات التي واجهتها حكومة تيمور - ليشتي في جهدها لإجراء أول انتخابات منذ الاستقلال. وأحطنا علما أيضا بالتعليقات المتعلقة بالدعم الخاص الذي تقدمه البعثة لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات عادلة وذات مصداقية وفقا للمعايير الدولية.

ولكن، كما قلنا في المجلس سابقا، إن إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية أمر هام، بيد أنها لا تشكل سوى خطوة واحدة في العملية المعقدة المتمثلة في توطيد نظام ديمقراطي يتسم بالاستقرار، والعدل، والتمثيل النيابي. وهذه هي العملية التي ستمنح للشعب الثقة بقدرة الحكومة على كفالة السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة في إطار العدل وسيادة القانون. غير أنه لن يتحقق أي من ذلك دون التزام حقيقي من الجهات الفاعلة الوطنية. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالحوار التي شكلها الرئيس زانانا غوسماو، والتي حظيت بترحيب القادة التيموريين على جميع الصعد السياسية والاجتماعية في الدولة. ونحن على قناعة بأن البعثة تضطلع بدور حاسم في هذه العملية، كما يتجلى ذلك، من جملة أمور، في المشورة القانونية والمتعلقة بوضع المعايير الجاري تنفيذها وآلية التنسيق المتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة المنتسبة إلى الأمم المتحدة للتوصل إلى معيار موحد.

هناك صعوبات عديدة يجب التغلب عليها لإيجاد الظروف المواتية لإجراء انتخابات وطنية. وإننا نحث الحكومة التيمورية على مضاعفة جهودها لتعزيز المؤسسات والآليات الضرورية في ديلي وأماكن أخرى، للتأكد من أنه يمكن إجراء الانتخابات في جو من الشفافية والهدوء.

وفي مناسبات سابقة، ذكرت بنما في هذا المجلس أنه يتحتم تنسيق الجهود لمصلحة حفظ السلام وبناء السلام،

بصورة شاملة وثابتة، لضمان أن تمتلك البلدان التي تضع حدا للأعمال القتالية برامج ومؤسسات وقدرات تمكنها من تنفيذ التدابير الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا والمسؤولة اجتماعيا على السواء.

تلك هي الكيفية التي تنفذ بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي مهامها. وعلى حد تعبير الأمين العام:

”تعمل البعثة كبعثة متكاملة تهدف إلى الجمع بين جهات منظومة الأمم المتحدة الفاعلة في مجالات حفظ السلام وبناء السلام والشؤون الإنسانية والإنمائية“ (S/2007/50، الفقرة ٢).

وبناء على ذلك، تدعم حكومة بنما بقوة اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، لإثبات التزام مجلس الأمن تجاه شعب تيمور - ليشتي وحكومتها. ونظرا للأولوية التي ينبغي إيلاؤها لنشر الشرطة والموظفين للمساعدة الانتخابية من البعثة في مناطق خارج ديلي، لتحضير الدعم للانتخابات، فإننا ندعم أيضا نشر وحدة شرطة إضافية.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن وفد بلدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، وللزملاء الآخرين على الكلمات الطيبة التي وجهت إلى الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير تشركين، وإلى الوفد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير. كما نود أن نتمنى لكم النجاح، سيدي، في منصبكم الهام بوصفكم رئيسا. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى دعم الوفد الروسي وتعاونه.

ويسرنا كل السرور أيضا أن نرحب في هذه الجلسة اليوم برئيس وزراء تيمور - ليشتي، السيد خوسيه راموس - هورتا ولقد أصغينا بعناية على تحليله وتقييمه للحالة في البلد، في سياق عمليات بناء السلام الجارية. كما أننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد كهاري، على إحاطته الإعلامية وعرضه تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

والاتحاد الروسي يثني على جهود قيادة تيمور - ليشتي في تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني والجهاز القضائي، ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان عودة الأشخاص النازحين مؤقتا إلى بيوتهم.

ومع أن الحالة في تيمور - ليشتي استقرت مؤخرا، فإنها تبقى هشة. وهذا ما أكده اليوم السيد راموس - هورتا، والسيد كهاري ومتكلمون آخرون، إن العنف الذي اندلع في العاصمة في كانون الثاني/يناير، والذي من المؤسف أنه أدى إلى خسارة في الأرواح، يثبت الحاجة على مواصلة تزويد تيمور - ليشتي بالدعم الدولي المتكامل بغية تعزيز مؤسسات الدولة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية. ونأمل لحكومة تيمور - ليشتي أن تتمكن من المعالجة الناجحة للمشاكل التي تواجه البلد بدعم من بعثة الأمم المتحدة وهيكليات دولية أخرى وشركاء إقليميين.

وعشية الانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان/أبريل المقبل، من المهم بشكل خاص ضمان الأمن في البلد. وإننا ندعم جهود بعثة الأمم المتحدة الهادفة إلى توفير المساعدة المتعددة الوجوه للسلطات التيمورية في التحضير لتلك الانتخابات وتنظيمها، فضلا عن ضمان الأمن اللازم، لها في البلد. وقد علمنا بطلب القيادة التيمورية إرسال وحدة شرطة إضافية بهدف توطيد الأمن خلال فترة التحضير للانتخابات والفترة التي تلي الانتخابات مباشرة.

وبالإجمال، نرى أن من المهم أن نأخذ في الحسبان أفضليات الجانب التيموري فيما يتصل بالأنشطة المستقبلية لبعثة الأمم المتحدة، بدون أن نغفل، طبعا، كيفية تطور الحالة في تيمور - ليشتي.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أولا أن يشكر رئيس وزراء تيمور - ليشتي، السيد خوسيه راموس - هورتا، على عرضه، والسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه. وإننا نرحب بالدور الذي يقومان به في استقرار الحالة في تيمور - ليشتي.

بعد دقائق قليلة، سيتكلم الممثل الدائم لألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، ووفد بلدي يؤيد بيانه كل التأييد. وسأقتصر على الملاحظات التالية.

إن النشاط المشترك للقوات التيمورية المحلية، وبعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية، جعل من الممكن تحسين الحالة الأمنية في البلد نوعا ما، لكن الاستقرار لا يزال ناقصا وهشا، كما نرى في تقرير الأمين العام (S/2007/50).

ولهذا، فإن وجود البعثة والقوة الأمنية الدولية لا غنى عنه، كما نرى الأمر، في المدى المتوسط، ما دامت المؤسسات التيمورية ليس في وسعها أن تتولى المسؤولية حتى الآن. لذا، تدعم فرنسا تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا.

وأود أيضا أن أحيي الدول الإقليمية على دورها الداعم للاستقرار، لا سيما أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، كما أثبتته المشاركة القوية لماليزيا والفلبين وسنغافورة في بعثة الأمم المتحدة، فضلا عن توثيق العلاقات بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي. كما أود أن أثني على الدور الذي تقوم به أستراليا ونيوزيلندا. والجهود الخاصة التي تبذلها البرتغال جديرة بالتنويه أيضا.

وعلى المدى القصير، يكمن التحدي الرئيسي في تنظيم الانتخابات في ظروف مقبولة والانتخابات فرصة للمصالحة الحقيقية بين التيموريين، باعتبارها الضمانة الوحيدة للاستقرار على المدى البعيد. ولهذا، من المحتم للسلطات التيمورية تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق.

كما أننا ندعم اقتراح الممثل الخاص للأمين العام بتوسيع البعثة بإضافة وحدة شرطة مشكلة إضافية لضمان الأمن والاستقرار طوال فترة الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لإعادة بناء المؤسسات التيمورية، ولا سيما إصلاح القوى الأمنية المدنية والعسكرية وإصلاح المؤسسات القضائية. ويسرنا أن نشير إلى العلاقات الطيبة التي يتجلى وجودها بين بعثة الأمم المتحدة، التي تركز على الحالة في المدى القصير، والوكالات الإنمائية التي تعمل بشكل أساسي على المديين المتوسط والبعيد.

إن تنفيذ الاتفاق بين السلطات التيمورية والمجتمع الدولي خطوة إيجابية أولى أيضا في استراتيجية بناء السلام. وسنكون ممتنين للممثل الخاص للأمين العام إذا قدم إلينا مزيدا من التفاصيل حول عمل تلك الآلية وآفاقها في الجلسة المقبلة لمجلس الأمن.

والمصالحة داخل المجتمع التيموري وبين التيموريين وجيرانهم يجب أن تستند إلى حالة من الشفافية والعدالة. وفي ذلك الصدد، تصبح مكافحة الإفلات من العقاب جانبا حاسما من جوانب المصالحة. وفي ذلك الشأن، ندعم دعما كاملا قيام بعثة الأمم المتحدة بإنشاء فريق للتحقيق في الجرائم الخطيرة لإتمام العمل الذي بدأته وحدة الجرائم الخطيرة بشأن الجرائم المرتكبة. ونأمل كذلك من لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة أن تسلط الضوء على الماضي بغية بناء مستقبل أفضل.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود، أيضا، أن أزجي الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن تيمور - ليشتي في وقت يقترب فيه ذلك البلد من معلم تاريخي هام: تنظيم انتخابات هامة في شهر نيسان/أبريل. وأود أيضا، باسم وفدي، أن أرحب

برئيس الوزراء خوسي راموس - هورتا، الذي يوضح وجوده بيننا بجلاء توقعات تيمور - ليشتي شعبا وحكومة، فيما يتعلق بجلسة مجلس الأمن هذه. وعلاوة على ذلك، نود أن نتقدم بالشكر إلى السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، على عرض هذا التقرير الممتاز (S/2007/50)، الذي يبين تفانيه، وتفاني سلفه، السفير هاسيغاوا؛ وجميع موظفي الأمم المتحدة في سبيل ضمان نجاح ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

وفضلا عن ذلك، نود أن نتقدم بالتهنئة إلى شعب تيمور - ليشتي وكل سلطاتها، الذين لولا ما أبدوه من روح التعاون والمسؤولية ما كان للسلم أن يتحقق في الأجل البعيد إثر أحداث العام الماضي. وهنا، نود أن نشكر أيضا مرة أخرى البلدان المساهمة في قوات الأمن الدولية على عملها الحاسم وروح التعاون التي لا تزال تبديها في علاقاتها مع الأمم المتحدة.

وما فتئ الكونغو دائما بين الذين يشددون على ضرورة الالتزام الطويل الأجل تجاه تيمور - ليشتي، لأسباب تتعلق بمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والتضامن الرامية إلى منع أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يود وفدي أن يبدي عدة ملاحظات في ذلك الصدد.

أولا، يرحب الكونغو بالاستكمال التدريجي للإطار القانوني والتنظيمي برمَّته المتعلق بالانتخابات القادمة. وندعو إلى تشكيل لجنة انتخابية وطنية، بموافقة كل الأطراف المشاركة التي تلتزم التزاما جادا باحترام مدونة سلوك العملية الانتخابية وكل قواعدها. وفيما يتصل بتنظيم الانتخابات، نؤيد كذلك المشاركة الشاملة لكل العناصر الفاعلة في الحياة الوطنية، على الصُعُد كافة، في الخطوات الإيجابية التي يجري اتخاذها برعاية لجنة الحوار، ونشجع دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على تنفيذ عملية المصالحة الوطنية.

وبالمثل، نحث ”لجنة الأعيان“ على إيجاد حل مرض لتلبية المطالب المطروحة على الطاولة قبل الانتخابات. إن دور ذلك الهيكل مبتكر ومعدل في الوقت نفسه بشكل يتلاءم مع الحالة المعقدة في تيمور - ليشتي. وسيقدم ذلك مساعدة مفيدة إلى الحكومة، التي يجب أن تبذل قصارى جهدها على وجه السرعة لاستكمال برنامج تقديم الإعانة إلى الجنود السابقين، من جهة، وكفالة إقامة الحوار مع أفراد القوات المسلحة السابقين الفارين، من جهة أخرى.

بيد أنه، من الجلي كذلك ضرورة بناء ثقة التيموريين بنظامهم القضائي على نحو ملائم. والتنفيذ المشترك الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والحكومة التيمورية لخطة استراتيجية شاملة ترمي إلى إصلاح القطاع القضائي، على النحو المتوخى، ينبغي أن يمكِّن القطاع من استعادة حسن سمعته بإبداء استعداده لمكافحة الإفلات من العقاب وتفسير القانون من منطلق التمسك بالحرص على تحقيق العدالة للجميع.

وبينما نلاحظ أهمية توصيات لجنة التحقيقات الخاصة المستقلة، نؤمن بضرورة عدم السماح لأي عقبة في منع تنفيذ التحقيقات أو تنفيذ خطة الإصلاح، أو إعادة هيكلة القطاع الأمني وبنائه على نحو ما تتوخاه الحكومة بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

وتلك ملاحظات قليلة فقط عن الخطوات الهامة التي يجب اتخاذها لاستكمال التقدم المحرز في القطاع الأمني وقيادة شعب تيمور - ليشتي - بثقة تامة وبتنوع الآراء، ولكن أيضا بوحدة الصف - صوب الانتخابات، التي من المرجَّح أن تكفل للبلد مناخا مستقرا وسلميا.

وبالتالي، إذ نؤكد ثقتنا المطلقة بالنضج السياسي لشعب تيمور – ليشتي، يرى وفدي أنه لا بد لنا من مواصلة التأكيد له على دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، التي ينبغي تمديد ولايتها ١٢ شهرا للتأسيس على الإجراءات المضطلع بها، على أساس التوصيات المحددة التي قدمها الأمين العام.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره أننا، إذا لم نتسم بالحذر، فإن الانتخابات القادمة يمكن أن تشكل تحديا حقيقيا لوحدة الصف الوطني في تيمور – ليشتي. ولهذا السبب يؤيد وفدي تعزيز الشرطة، وفقا لتوصيات الأمين العام، بغية كفالة الأمن أثناء الانتخابات، حتى وإن كان ذلك يعني انسحاب عدد كبير من تلك العناصر في أعقاب الانتخابات.

وأخيرا، يود وفدي أن يشدد مرة أخرى على ضرورة الاستمرار، بعد الانتخابات، في مكافحة العوامل التي تزيد من تفاقم الأزمة، مثل البطالة والفقر. وسيكون تنفيذ الاتفاق بين تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي – بدعم من معظم الوكالات الإنمائية الدولية، وهو ما دعونا له في جلستنا المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اختبارا لتيمور – ليشتي، التي تمتلك كل الأصول التي تحتاجها لحيازة وتطوير مركز قريب المنال: مركز أمة تنعم بالديمقراطية والرخاء.

السيد فيربكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أرحب بوجود رئيس الوزراء خوسي راموس – هورتا وأن أتقدم إليه بالتهنئة ببيانه القوي والشجاع. إن وجوده بيننا اليوم لدليل ملموس على روح التعاون التي تسترشد بها العلاقات بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور – ليشتي.

وأسوة بمن سبقني من المتكلمين، أود أيضا أن أشكر السيد أتول كهاري على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي. وأؤيد تماما البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لألمانيا بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي. لذلك سأقتصر على تقديم بعض الملاحظات الأخرى، التي تقوم على ثلاث نقاط: الانتخابات، وعملية المصالحة الوطنية، ودور وولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

ونعرف أن العام الذي أمامنا ستكون له أهمية أساسية في مستقبل تيمور – ليشتي. أولا، إنه عام انتخابات يشهد حدثين هامين: الانتخابات الرئاسية في ٩ نيسان/أبريل والانتخابات التشريعية. وفي هاتين المناسبتين، سيكون من الأهمية بمكان ضمان استتباب النظام بما يتلاءم مع القانون.

ونحن على اقتناع، بأن المرشحين، على كل الصُعُد، سيبدون إحساسا بالمسؤولية ويسعون للتغلب على الانقسامات التي اتضحت خلال أحداث عام ٢٠٠٦. ويجب تجنب فتح جراح الماضي مجددا وإذكاء نيران الأحقاد القديمة، والتطلع بدلا من ذلك إلى المستقبل.

وألاحظ أن آخر بعثة للتصديق على صحة الانتخابات قدمت عددا من التوصيات التي لم يتم تنفيذها بعد. وعليه، أود التشديد على أهمية تنظيم عملية انتخابية شفافة وشرعية.

بيد أن عام ٢٠٠٧ سيكتسي أهمية كبيرة لالتئام الجراح – التي كانت السبب في نشوب أزمة نيسان/أبريل وأيار/مايو في العام الماضي وتلك التي حدثت نتيجة لها.

وتود بلجيكا أن تشير إلى ضرورة تنفيذ التوصيات الـ ٢١ التي أصدرتها اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق، ونرحب بموافقة البرلمان على تلك التوصيات.

وكما تؤكد اللجنة نفسها، وهي محقة في ذلك، فإن العدالة والسلام والديمقراطية يعزز كل منها الآخر. فلتحقيق السلام والديمقراطية، لا بد من أن تكون العدالة فعالة وجليّة. ويجب أن نتجنب مهما كان الثمن إيجاد انطباع بأن الإفلات من العقاب مستمر، لأن هذا قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار. وفي اندلاع المظاهرات والقتال في الأسبوع الماضي دليل على هذا الخطر.

وقد اتخذ الزعماء السياسيون في تيمور - ليشتي في الأسابيع الأخيرة بعض خطوات هامة ترمي إلى إطلاع الشعب على ما يبذلون من جهود لإجراء الحوار وتحقيق المصالحة. وترحب بلجيكا بتلك البوادر وتعرب عن أملها في أن يحافظوا على روح الحوار.

ثالثا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وولايتها. وأود أن أهنئ البعثة على ما أنجزته من عمل حتى الآن. وتوقيع الاتفاق الثلاثي بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة وقوات الأمن الدولية أمر جدير بالثناء. وتدل التدابير التي اتُخذت في بداية هذا الشهر لمكافحة العصابات دلالة واضحة على التعاون المثمر بين القوات الدولية والبعثة.

ويمكن أن تتعاون البعثة الآن بقدر أكبر مع قوة الشرطة التيمورية. بيد أنه ما زال يلزم عمل الكثير. ولهذا السبب، تؤيد بلجيكا تمديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا تمشيا مع توصيات الأمين العام. ونؤيد إضافة وحدة تكميلية للشرطة المتكاملة خلال فترة الانتخابات، حسب الطلب المقدم لمجلس الأمن في رسالة مشتركة موجهة من رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان.

إن شعب تيمور - ليشتي يتطلع إلى السلام والاستقرار. وتتمثل مسؤوليتنا في تهيئة السياق الذي تتحقق فيه هذه الآمال المشروعة. ومن هذا المنطلق سوف تسهم بلجيكا في المفاوضات المتعلقة بتمديد الولاية.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أرحب برئيس وزراء تيمور - ليشتي، السيد هوسيه راموس - أورتا، وأن أعرب له عن مدى تقديرنا لبيانه الشامل والصريح. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كاري، على بيانه وأن نثني عليه لما يقوم به من عمل في سياق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

وتود بيرو أن تعرب عن دعمها القوي لشعب تيمور - ليشتي وحكومتها في سعيهما من أجل كفالة السلم والقدرة على البقاء لدولتهما على المدى الطويل. ونود أيضا أن نسلط الضوء على التدابير المتخذة لإيجاد حوار وطني وتحقيق المصالحة السياسية فضلا عن الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في سياق الحوار المجتمعي الرامي إلى إعادة إدماج المشردين داخليا ومعالجة مسألة التشرذم الاجتماعي.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور - ليشتي للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ونؤيد توصياته بدعم البلد في مجالي المصالحة والتنمية الطويلة الأجل. وفي هذا السياق نؤيد تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا. ونتفق مع الأمين العام في أن اتخاذ قرار كهذا سيبعث بإشارة هامة عن التزام مجلس الأمن إزاء تيمور - ليشتي، وهو أمر بالغ الأهمية في ضوء العملية الانتخابية القادمة.

ونود أن نسلط الضوء على إبرام اتفاق بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في البلد المذكور. ونرى أن نجاح تيمور - ليشتي في المدى الطويل سوف يتوقف إلى حد كبير على ما تحققه من نجاح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن دواعي سرورنا أن نسمع أن

الحكومة قد اتخذت بالفعل تدابير لتحديد أكثر الأولويات إلحاحا، وهي تشمل المصالحة الوطنية والانتخابات والأمن والعدالة وإيجاد فرص العمل للشباب، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية لمن هم في أمسّ الحاجة إليها.

ونرى أيضا أن البعثة يجب أن تواصل إيلاء الأولوية لتقديم المساعدة لقطاعي الأمن والعدالة. ونرحب ببدء المتابعة الموضوعية لتوصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق، مما نرى أنه سوف يساعد على تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

وعلى غرار ذلك، يسرنا أن نرى العلاقات الودية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا تقوى باستمرار، الأمر الذي سيجعل من الممكن أن تستمر لجنة الحقيقة والصداقة بين البلدين في عملها.

ويجب تناول مسألة الأمن في تيمور - ليشتي، في جوانبه المتعلقة بالشرطة والجيش، على جبهتين: من ناحية، بالتصدي لمسألة العجز في الوحدات، ومن ناحية أخرى بالتماس المصالحة بين هاتين المؤسستين. فالحالة الأمنية في ديلي وغيرها من المدن الرئيسية قد تؤدي إلى صعوبات في إجراء الانتخابات العامة.

وفي هذا السياق، نود أن نؤيد طلب تيمور - ليشتي، الوارد في رسالتها المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر، بتعزيز البعثة بوحدة إضافية للشرطة المتكاملة، لكي تكون لديها القدرة على التعامل مع أي صعوبات قد تنشأ في مجال الأمن خلال الانتخابات وبعدها. كما نعتقد أن اتخاذ قرار بشأن الخفض التدريجي لوحدات الشرطة داخل البعثة بعد الانتخابات ينبغي أن يدرس بعناية شديدة، مع مراعاة التطورات التي تطرأ على الحالة الأمنية في الميدان، وبالنظر إلى هشاشة الشرطة الوطنية ذاتها.

وفي الختام، أود أن أوجه اهتمام دوائر المانحين الدولية والكيانات التابعة للأمم المتحدة إلى دعم النداء الموحد الموجه في ١٧ كانون الثاني/يناير والذي يركز على أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا وعلى حماية المشردين داخليا.

السيد جونستون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد وفد المملكة المتحدة للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة لمجلس الأمن عن تيمور - ليشتي. كما نعرب عن تقديرنا لحضور كل من رئيس الوزراء والممثل الخاص للأمين العام ولبيانيهما.

وتبرز هذه المناقشة الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتيمور - ليشتي والتزامه إزاءها. ومن الأدلة الأخرى على ذلك بعثة الأمم المتحدة والدعم الثنائي الذي تتلقاه تيمور - ليشتي من عدد من البلدان. لذلك فإن بناء الاستقرار المستدام في تيمور - ليشتي هدف يجمعنا، وفي هذا السياق، يمثل النجاح في إجراء الانتخابات خلال هذا العام هدفا ذا أولوية بالنسبة لنا جميعا.

ويرى وفدي أن الانتخابات الحرة والنزيهة ستساعد على توطيد دعائم التقدم الجاري إحرازه صوب إقامة نظام سياسي يتسم بالتعددية ووضع معايير للحكم الديمقراطي في تيمور - ليشتي. ويلزم لذلك أن تجري التحضيرات على الأصعدة التشريعية والتقنية واللوجستية جميعا، وينبغي أن يكون لدينا الاستعداد للمساعدة في ذلك.

غير أن من المهم كذلك أن يتعاون الزعماء السياسيون أنفسهم معا على تهيئة أجواء تساعد على حسن إجراء الانتخابات، حتى يمكن أن يكون لها الطابع الموحِد الذي أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام في بيانه.

ونرى أنه يلزم الاتفاق في وقت مبكر على مواعيد تلك الانتخابات وعلى العمليات التي تتبع فيها. وينبغي أن تكون المعايير الدولية هي المعيار، بما في ذلك ما يتعلق بالحملات الانتخابية والفصل الضروري بين تقديم الخدمات العامة وبين العملية السياسية المتمثلة في محاولة التأثير على نوايا المواطنين في الاقتراع.

ولبعثة الأمم المتحدة دور رئيسي تؤديه في التثقيف العام، وفي تيسير الحوار السياسي، وفي مد يد المساعدة في تنظيم الانتخابات. ويجب أن تكون الشفافية محكّا رئيسيا في كل ذلك، وينبغي لذلك أن تكون البعثة على استعداد لأن توضح للمجلس ولحكومة تيمور - ليشتي ما تراه انتهاكا لنص الأحكام الانتخابية أو روحها.

ونظرا لتوتر الحالة الأمنية في ديلي، من المهم أيضا أن يتم إحراز تقدم بشأن إصلاح قطاع الأمن، ونرحب بالتركيز الذي أولاه لذلك الأمر رئيس الوزراء في بيانه اليوم. كما أن إصلاح القطاع القضائي أمر حاسم. وفي كلتا الحالتين، فان الهدف يتمثل في ضمان أن تجرى الانتخابات في إطار يرتب للاستقرار الطويل الأجل. ونعترف بالتوتر الذي وصفه رئيس الوزراء في ذلك المجال بين السعي لإحراز نتائج قصيرة الأجل والوقت اللازم لتحقيق الاستثمارات الطويلة الأجل، ولكن إحراز تقدم مبكر - وليس أقله في سياق التحضيرات الانتخابية - أمر هام للغاية.

كما يلزم القيام بالمزيد من العمل - على النحو الذي سلم به الآخرون اليوم - في إصلاح الشرطة والجيش والوزارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك العمل على ضمان ألا تتصرف قوات الأمن بدوافع سياسية، وخاصة خلال الحملات الانتخابية والانتخابات، فضلا عن فترة ما بعد الانتخابات.

ويلزم أيضا إحراز تقدم في مجالي حقوق الإنسان والقدرات القضائية، بالتوازي مع الجهود الأخرى، بغية تفادي خلق صعوبات محتملة حالما يزاول قطاع الأمن عمله بشكل عادي مرة أخرى.

وفي جميع تلك الجهود، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بمساعدة حكومة تيمور - ليشتي وشعبها وبدعم أعمال بعثة الأمم المتحدة في هذا العام الحاسم وبعده بينما نواجه معا جميع هذه التحديات.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ويرحب الوفد الصيني بحضور رئيس وزراء تيمور - ليشتي، دولة السيد راموس - هورتا. كما نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، على إحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي خلال الأشهر القليلة الماضية.

وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرزت تيمور - ليشتي تقدما جيدا من حيث الانتعاش الوطني والتعمير. واتخذ القادة السياسيون خطوات مشجعة وهامة في تنظيم الحوار السياسي وتعزيز المصالحة الوطنية. وتقدر الصين تلك التطورات. ويحدونا الأمل أن تمنح مختلف الأطراف في تيمور - ليشتي تحقيق الاستقرار الوطني والسلام للسكان عموما الأولوية فوق كل شيء آخر، وان تحافظ تلك الأطراف، بمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، على زخم الحوار، وأن توطد نتائج المصالحة، وأن تحل المشاكل القائمة في الإطار الدستوري والديمقراطية، وأن تعيد آمال الشعب التيموري وثقته بمستقبل بلده.

إن الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الأشهر القليلة المقبلة ستمثل معلما رئيسيا في العملية السياسية في تيمور -

ليشتي. كما أن الانتخابات ستشكل اختبارا لما إذا كان سكان تيمور - ليشتي سيمضون قدما نحو الوحدة والوئام أم لا. ولاحظنا، في ظل قيادة الحكومة التيمورية، أن التحضيرات جارية للانتخابات. ولكن الوقت ملح، بطبيعة الحال. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، استنادا إلى ولاية مجلس الأمن، أن تبذل قصارى جهدها لتقديم المساعدة لتيمور - ليشتي. كما أن على مجلس الأمن أن ينظر بشكل كامل في الطلبات الشرعية التي تقدمها الحكومة التيمورية وأن يفي بتلك الطلبات.

إن إجراء الانتخابات لا يشكل بداية العملية السياسية أو نهايتها. ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هناك العديد من المسائل الرئيسية التي يلزم التصدي لها. ويجب تكثيف الجهود لبناء الآلية الوطنية، بما في ذلك الشرطة والقضاء والمؤسسات التعليمية. والأمر الأهم هو أن أغلبية سكان تيمور - ليشتي ما زالوا يعانون من الفقرة والعوز. ومساعدة تيمور - ليشتي على اجتذاب الاستثمار وتطوير اقتصادها وتوسيع التوظيف والانضمام إلى عملية التكامل الإقليمي سيوفر ضمانا أساسيا بإحلال السلام الدائم في تيمور - ليشتي. وذلك يتطلب بذل جهود مشتركة والتزاما مستمرا من جانب الأمم المتحدة وبلدان المنطقة وأصحاب المصلحة الآخرين.

إن تيمور - ليشتي عضو جديد في الأسرة الآسيوية، فضلا عن كونها عضوا في أسرة الأمم المتحدة. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن مساعدة تيمور - ليشتي في التغلب على الصعوبات التي تواجهها وجعل قصة النجاح قصة دائمة. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي مواصلة اهتمامه بتيمور - ليشتي ودعمها. وستواصل الصين الإسهام نحو تحقيق السلام والتنمية في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سلوفاكيا.

أود أن اشكر رئيس الوزراء خوسيه راموس - هورتا على تقييمه الصريح للحالة في تيمور - ليشتي. لقد حدد بيانه بوضوح حجم التحديات ووعد الفرص في تيمور - ليشتي على السواء. ونتفق اتفاقا تاما على أن بناء دولة من الصفر تقريبا يمثل مهمة استثنائية، ولكننا نؤمن بأن تيمور - ليشتي تسير على الطريق الصحيح لتصبح قصة نجاح دائمة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، على إحاطته الإعلامية وملاحظاته القيمة وتوصياته.

إن سلوفاكيا تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي سأقصر بياني على بعض النقاط الإضافية.

نشعر بالسرور لاستقرار الحالة في تيمور - ليشتي في الأشهر الستة الماضية. وفي الوقت نفسه، من الواضح - كما يبين تقرير الأمين العام (S/2007/50) والإحاطات الإعلامية التي قدمت اليوم - أن هناك العديد من التحديات والمشاكل التي، إن لم تواجه على نحو سليم، قد تتسبب في انزلاق إلى الصراع والعنف. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يواصل التزامه نحو بناء السلام في تيمور - ليشتي وأن يواصل تقديم دعمه ومساعدته لشعب تيمور - ليشتي في هذا الوقت الحاسم. وبالتالي نؤيد توصية الأمين العام بأن يتم تمديد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا.

هناك العديد من المهام والتحديات الهامة التي تنتظر في تيمور - ليشتي، ويجب أن يكون لدى البعثة منظور طويل الأجل وموارد تقنية وبشرية مناسبة لتمكينها من التصدي للتحديات المعقدة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نود

أن نسأل السيد أتول كهاري عن الحالة الراهنة في ما يتعلق بتجنيد موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وكما سمعنا من رئيس الوزراء راموس – هورتا، فإن هناك بعض المشاكل، ولكننا نأمل، إذا تم تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا، أن يساعد ذلك في عملية التجنيد.

وأولا وقبل كل شيء، فإننا نرى أن الأمر الحاسم، خلال الأشهر القليلة المقبلة، سيتمثل في تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات في تيمور – ليشتي. ونشكر رئيس الوزراء على تزويدنا بآخر المستجدات بشأن التحضيرات للانتخابات ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه في ذلك الصدد. وستشكل الانتخابات المقبلة خطوة حيوية على الطريق المفضي إلى إحلال السلام والاستقرار في تيمور – ليشتي. إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي موجودان هناك لدعم التيموريين في تنظيم وإجراء عملية انتخابية موثوقة تضمن أن تحظى نتائجها بقبول واحترام جميع أصحاب المصلحة.

ويمثل توفير الأمن الشامل والاستقرار في البلد شرطا أساسيا لإجراء عملية انتخابية حرة وعادلة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق أمني بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والسلطات التيمورية وحكومة استراليا بغية زيادة التنسيق إلى أقصى حد في جميع مجالات الأمن. كما نلاحظ مع شعور كبير بالقلق أنه ما زالت توجد كمية كبيرة من الأسلحة غير القانونية في أيدي المدنيين. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لجمع هذه الأسلحة في الأشهر التي تسبق إجراء الانتخابات. وعلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي أن تعمل عن كثب مع شرطة الأمم المتحدة لبلوغ تلك الغاية.

ثانيا، إن الأمر الذي يتسم بأهمية قصوى هو تحديد السبل الفعالة لضمان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبرامج الحكومية الرامية إلى تخفيض حدة الفقر وخلق فرص العمل. ولكن في الوقت الحاضر، ما زالت التحديات تتجاوز قدرات الحكومة. وبالتالي فإن الأمر الأساسي هو أن تظل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يشاركان مشاركة فعالة في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور – ليشتي. وفي ذلك الصدد، نرى أن من الضروري تكثيف الجهود لحشد المزيد من دعم المانحين ومساعدتهم.

ثالثا، مما هو مُسلَّم به على نطاق واسع أن القوات العسكرية وقوات الشرطة ومؤسسات الأمن وإنفاذ القانون عموما تؤدي دورا حاسما في النجاح على الأمد الطويل لجهود إعادة البناء السياسي والاقتصادي في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. يؤدي المجتمع الدولي دورا نشيطا في التصدي للتحديات التي ينطوي عليها إصلاح قطاع الأمن المستدام بعد انتهاء الصراع في بلدان كثيرة حول العالم. ونؤيد تأييدا قويا الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي باستمرار في مساعدة سلطات تيمور في المجال الحرج، مجال إصلاح الشرطة والإصلاح العسكري، بما في ذلك البناء الفعال للقدرة المؤسسية في قطاع الأمن المحلي.

رابعا، أدى الاضطراب السياسي والمدني في تيمور – ليشتي منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى تشريد تيموريين يقدر عددهم بـ ١٥٠ ألفا، وأغلبية المشردين ليس في مقدورهم العودة إلى منازلهم حتى هذا اليوم. وينتابنا القلق البالغ بشأن حالة المشردين داخليا، ونرحب بمبادرات حكومة تيمور الرامية إلى ضمان عودتهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية في أوطانهم.

أخيرا، نود أيضا أن نعيد ذكر دعمنا لعملية المصالحة الوطنية وبناء نظام الوحدة والثقة الذي يحتاجه البلد لتثبيت

استقراره. بيد أن ذلك ينبغي ألا يعني بأي نحو من الأنحاء الإفلات من العقاب للمرتكبين للجرائم الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذا الهدف نحبذ وندعم جميع الجهود ذات الصلة لتعزيز العدالة والمصالحة في البلد وبين تيمور – ليشتي وإندونيسيا المجاورة.

وختاما، نعتقد بأن شعب تيمور – ليشتي يستحق، بعد سنوات كثيرة من المعاناة والتظلم، الحياة في ظل السلام والكرامة وله الحق فيهما. وفي هذا الصدد، أود أن أطمئن رئيس الوزراء راموس – هورتا على مواصلة بلدي لدعم شعب تيمور في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار الدائمين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بفرصة تناول مجلس الأمن مرة أخرى لمسائل تيمور – ليشتي الهامة، ونشكر المجلس على إيلائه الاهتمام لهذه الأمور.

نحن نقدّر حقيقة أن رئيس الوزراء راموس – هورتا استطاع أن يكون معنا اليوم وأن يساهم في مداولاتنا. وتقريره المدروس بعناية والمتوازن عن الظروف السائدة في تيمور – ليشتي أعتقد أنه كان برهانا على الفائدة الكبيرة التي تجنيها أمته منه. واستعداده لقبول صولجان القيادة في هذه الظروف العسيرة يستحق الثناء الكبير.

ما انفكت تيمور – ليشتي تحتاج إلى الاهتمام والدعم المستمرين من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقد دعم المجتمع الدولي طوعا وسخاء تيمور – ليشتي حينما تصدت للنكسات التي حدثت السنة الماضية وهي على الدرب صوب إقامة الدولة. ونرحب بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الجاري والواسع النطاق للتصدي لهذه التحديات. ونهنئ السيد أتول كهاري بمناسبة تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لتيمور – ليشتي وعلى الطريقة التي بها اضطلع بالمهمة. ونشكر جميع الذين يخدمون في البعثة في تيمور – ليشتي والمتواجدين هنا في المقر الذين يقدمون لهم الدعم على نحو مقتدر وبالغ الاحتراف.

ونتفق مع الأمين العام في تعليقاته الواردة في التقرير الذي قدمه في الآونة الأخيرة والذي يرد فيه أن التزام المجتمع الدولي الطويل الأمد حيال تيمور – ليشتي يبقى حيويا لتمكين تيمور – ليشتي من العودة بصفتها أمة على طريق الاستقرار والتنمية في مناخ من الحكم الديمقراطي والمساءل والمستجيب. ولذلك، نؤيد تأييدا قويا تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مدة اثني عشر شهرا إضافيا.

وأستراليا على استعداد لأن تبقى في صدارة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى تيمور – ليشتي. وحاليا نقوم بتوفير حوالي ٨٠٠ جندي كجزء من قوة الأمن الدولية التي تدعم طبعا شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وأفراد الأمم المتحدة في الحفاظ على القانون والنظام والأمن. وزادت أستراليا مساهماتها لتناول الجوانب الإنسانية للأزمة إلى ١٠ ملايين دولار أسترالي.

وفي الوقت المؤدي إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تيمور – ليشتي نرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة للمصالحة السياسية والمصالحة بين المجتمعات المحلية. ونحن نرى أن مستقبل تيمور – ليشتي السياسي هو في نهاية المطاف مسألة تخص شعب تيمور. ومن الطبيعي أنه يجب على قادة تيمور – ليشتي السياسيين أن يتولوا المسؤولية عن حل خلافاتهم دستوريا وسلميا. والانتخابات الرئاسية والبرلمانية هذه السنة ستكون الانتخابات الوطنية الأولى التي سيديرها شعب تيمور نفسه. وإجراء انتخابات حرة ومنصفة وشفافة سيكون

احتبارا حرجا لقوة الديمقراطية الجديدة في تيمور – ليشتي، ولكنه سيتطلب دعم المجتمع الدولي.

ونرحب بتقديم الأمم المتحدة للمساعدة الفنية واللوجستية إلى تيمور ليشتي فيما يتعلق بهذه الانتخابات وفريق التصديق الانتخابي المستقل المؤلف من ثلاثة أشخاص الذي يقوم برصد عملية الانتخابات. ونشجع التنويه بتقارير فريق التصديق المفيدة وتنفيذ توصياته البناءة. وقدمت أستراليا ١,٣ مليون دولار أسترالي دعما لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامي إلى تعزيز المؤسسات والعمليات الانتخابية.

وتواصل شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وقوة الأمن الدولية الحفاظ على الاستقرار في تيمور – ليشتي، ما سيشكل دورا هاما على نحو خاص خلال الفترة السابقة للانتخابات الوطنية. وعلى الرغم من أن الحالة العامة قد تحسنت فمن الواضح أنني أتفق مع آخرين على أن الحالة لا تزال هشة منذ أيار/مايو من السنة الماضية.

والتوقيع مؤخرا على ترتيبين متعلقين بالأمن – الترتيب الفني الذي يشمل باراميترات وزع القوة الأمنية الدولية ومذكرة التفاهم المنشئة لمنتدى التنسيق الثلاثي الأطراف – يثبت لشعب تيمور الالتزام الذي تتشاطره الأمم المتحدة وأستراليا وتيمور – ليشتي في ضمان الاستقرار والأمن. هذان الترتيبان يضفيان الصبغة الرسمية على علاقة العمل الوثيقة التي تطورت بين الأمم المتحدة وقوة الأمن الدولية وحكومة تيمور – ليشتي.

وتؤكد أستراليا على الحاجة إلى بناء قوة شرطة مستدامة لتيمور تبلغ من الثقة والثقافة ما يمكنها من التصدي لأي أزمة في القانون والنظام في المستقبل بطريقة منصفة وعادلة. ونحن راغبون في تقديم المساعدة الكبيرة لهذه القوة. ونؤكد أيضا على الحاجة إلى استعراض شامل وحسن التوقيت لقطاع الأمن لتناول الاتجاه في المستقبل ولتشكيل قوة الدفاع لتيمور – ليشتي. وأستراليا على استعداد لأن تقدم مرة أخرى مساعدتها لهذه العملية.

وهب المجتمع الدولي مرة أخرى لمساعدة تيمور – ليشتي. تمثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي فرصة هامة لإصلاح وإعادة بناء المؤسسات النامية التي لحق الضرر بها أو تم تدميرها السنة الماضية وللقيام بمزيد من تعزيز تلك المؤسسات التي أظهرت القدرة على الانتعاش من الأزمة. وتؤدي القوة الأمنية الدولية وظيفة دعم هامة لضمان استطاعة بعثة الأمم المتحدة التركيز على تلك الأنشطة الهامة. والآن نشجع شعب تيمور – ليشتي على تولي المسؤولية عن شؤونه، وعلى التطلع قدما على نحو خاص لإجراء الانتخابات على نحو سلمي وخال من الاضطرابات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على اتخاذ المبادرة بإجراء هذه المناقشة بمشاركة رئيس الوزراء راموس – هورتا. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن احترامي الكبير لرئيس الوزراء راموس – هورتا على جهوده التي لا تكل لتناول كثير من المسائل العسيرة التي تواجه بلده، بما في ذلك على نحو خاص المصالحة الوطنية.

وأود أيضا أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام أتول كهاري وفريق مساعديه على تفانيهم وعملهم المهني الممتاز على أرض الواقع.

توفر هذه المناقشة فرصة طيبة لنعرب نحن، الدول الأعضاء، عن دعمنا المستمر للسلام والاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي، في الوقت الذي تكون فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على وشك الانتهاء بنهاية هذا الشهر.

ستعقد تيمور - ليشتي انتخابات وطنية هامة في أواخر هذا العام، وهي الانتخابات الثانية منذ أن حصلت على استقلالها. وفي هذا المنعطف الخطير، من الواضح أن البلد في حاجة إلى دعم قوي متواصل من المجتمع الدولي، الذي تشكل فيه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي العنصر الرئيسي الذي لا غنى عنه. ولذلك تؤيد اليابان وتتوقع أن يتخذ مجلس الأمن قرارا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا.

لقد اتخذت حكومة تيمور - ليشتي وشعبها خطوة هامة نحو الأمام في أواخر العام الماضي عندما اعتمد برلمانها قانون الانتخابات. وعملا بذلك القانون، ستعقد الانتخابات الرئاسية في شهر نيسان/أبريل. ونأمل أن تتبعها انتخابات وطنية، يحدد موعدها بتوافق الآراء بين الأطراف المعنية.

ومن الأهمية القصوى لإجراء الانتخابات القادمة بشكل ناجح في جو من الحرية والعدالة، الحفاظ على الأمن والنظام العام في العاصمة وفي جميع أرجاء البلد. ويجب على عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية ضمان تهيئة هذه البيئة في البلد. وفي هذا الإطار، نقدر بصورة خاصة إسهامات أستراليا ونيوزيلندا المستمرة في قوات الأمن الدولية وإصلاح القطاع الأمني في تيمور - ليشتي. ويسرّني أن أذكر هنا أن اليابان قد أرسلت هذا الشهر عناصر من الشرطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

ونرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين تيمور - ليشتي والأمم المتحدة وأستراليا، بالإضافة إلى الترتيبات الفنية المتفق عليها بين الأمم المتحدة وقوات الأمن الدولية. وهكذا تكمل هذه الاتفاقات الترتيبات الأمنية بين الأمين العام وقوات الأمن الدولية التي نص عليها قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦). وتشكل الأساس للتعاون الوثيق بين تيمور - ليشتي والأمم المتحدة وأستراليا في التحضير لهذه الانتخابات.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2007/50)، الذي يشير إلى إمكانية القيام تدريجيا بسحب حوالي ٦٠٠ من عناصر قوة الشرطة بعد الانتخابات القادمة. ومع أخذ كل ذلك بعين الاعتبار، نؤيد التوصية التي تقدم بها لتعزيز بعثة الأمم المتحدة بوحدة من الشرطة الرسمية لضمان نجاح الانتخابات.

وهناك نقطة أخري يجب التركيز عليها وهي الحاجة إلى التعاون الوثيق وإقامة شراكة فيما بين قادة البلد السياسيين إذا كان للسلام والاستقرار في تيمور - ليشتي أن يستمرا. ومن وجهة النظر تلك، نعتبر أن من الخطوات الطيبة والإيجابية، قيام حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بعقد أول اجتماع للجنة التنسيق الرفيعة المستوى عملا بالقرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦) وذلك لضمان التعاون المتبادل الفعال.

وما برحت اليابان مؤيدا ثابتا وقويا لتيمور - ليشتي في السنوات الأخيرة، لا سيما منذ استقلال ذلك البلد. وفي السنة الماضية، كان لنا الشرف في أن نوجه هذا المحفل إلى اتخاذ قرار بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وننوي مواصلة اشتراكنا الفعال كعضو في المجموعة الأساسية المعنية بتيمور - ليشتي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان المستمر بدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتنمية الدائمين في مرحلة ما بعد قوات حفظ السلام. إن الإجراء الناجح للانتخابات القادمة سيكون نقطة تحول هامة في مساعي تيمور - ليشتي في مجال بناء السلام. ولتحقيق ذلك، يسرني أن أعلن أن حكومتي ستنظم حلقة دراسية عن بناء السلام بشأن تيمور - ليشتي في طوكيو في شهر

آذار/مارس، كحالة إفرادية في إطار العمل المستقبلي للجنة بناء السلام. ونأمل أن تسهم هذه الحلقة في إثراء مناقشتنا والممارسات الجيدة المتراكمة بشأن بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد منون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر للأمين العام على تقريره المفصل (S/2007/50) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى السيد اتول خيري ، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، على إحاطته الشاملة التي قدمها لمجلس الأمن قبل وقت قصير. وعلى غرار ما قام به آخرون، أود أن أتقدم بالشكر للسيد راموس - هورتا ، رئيس وزراء تيمور - ليشتي، على كلمته.

إن وفد بلدي يولي اهتماما كبيرا للدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وما فتئنا نؤيد عمليات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بأشكال متعددة منذ أيام إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية، في عام ١٩٩٩. وحاليا يحتل سنغافوري منصب أحد نواب الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ولدينا ٢٣ من عناصر الشرطة وضباط الجيش على الأرض هناك.

ومن الواضح من التقرير أن بعثة الأمم المتحدة تعمل كثيرا في مجالات متعددة. ويشمل ذلك قضايا رئيسية في إصلاح قطاع الأمن وفي دعم العملية الانتخابية في تيمور - ليشتي. وقد تم عمل الكثير وجميع الأمور في مكانها من أجل إجراء انتخابات ناجحة. ومع ذلك، ما زال هناك العديد من التحديات التي على البلد أن يعالجها. وفي رأينا هناك ثلاثة مجالات مميزة تستحق الأولوية في الاهتمام.

أولا، يجب أن تكون الأولوية للحفاظ على القانون والنظام. لقد شاهدنا كيف ظهرت بسرعة عصابات من الشباب بعد أن تعطل القانون والنظام في العام الماضي. وهذه العصابات من الشباب، تغذيها سهولة الحصول على الأسلحة غير المشروعة والبطالة، مسؤولة عن أكثر أعمال العنف التي اجتاحت ديلي. وإذا لم يسيطر عليهم، فبإمكانهم أن ينسفوا بصورة خطيرة العملية الانتخابية وأن يخربوا كل العمل الهام الذي تحقق حتى الآن. ولضمان انتخابات سلسة وإعادة إعمار سريعة بعد الانتخابات، يجب ألاّ ندخر جهدا للسيطرة على هذه العصابات وتجريدها من السلاح، بينما في الوقت نفسه نعالج مشكلة البطالة في صفوف الشباب.

ثانيا، يجب ألاّ يكون هناك إبطاء في مجال الإصلاحات الأمنية من اجل دمج وتعزيز الشرطة، والجيش ووزارتي الداخلية والدفاع في تيمور - ليشتي. ويجب بذل كل جهد ممكن لحل مسألة عدم الثقة والصراعات بين المؤسسات. ويجب أن تتوفر الموارد لإعادة تشكيل قوات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادتها إلى طبيعتها وقوات فالينتيل المسلحة للدفاع عن تيمور - ليشتي، بالإضافة إلى بناء قدراتها للحفاظ على القانون والنظام.

ثالثا، علينا أن نعمل على دعم سيادة القانون. ومن الحيوي أن يتم تعزيز نظام البلد القضائي الوليد، فيما يتعلق بجانبي الاستيعاب والقدرة. وذلك من ألحّ المهام التي تواجه الدول الجديدة، وتيمور - ليشتي ليست استثناء. ولذلك نحن مسرورون أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعملان يداً بيد مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتوفير الموارد والخبرات اللازمة لتحقيق ذلك الغرض. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه، بينما أنشأ برلمان تيمور - ليشتي لجنة خاصة به ليقرر أسباب الأزمة التي وقعت في العام الماضي، ما برح ملتزما بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة في كفاحها ضد

الإفلات من العقاب. وهذا عمل هام، لأنه سيوصل إلى استكمال عملية المصالحة بصورة ملائمة. وهو يدل أيضا على أهمية تصميم الحكومة على دعم سيادة القانون ويرسل رسالة ردع قوية لمن تسوّل لهم نفوسهم خلق المشاكل.

وفي أعقاب الاستقلال التام، في عام ٢٠٠٢، وثلاث سنوات من ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، التي انتهت في أيار/مايو ٢٠٠٥، ربما كنا قد تسرعنا في إعلان النجاح في تيمور - ليشتي. وسرعان ما تم تذكيرنا كيف يكون بناء الدولة هشا. وما لدينا الآن هو فرصة ثانية للقيام بذلك بطريق صحيحة. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بداية حسنة. إنها قضية التزام. ونستطيع المساعدة بتقديم الدعم القوي للبعثة لتقوم بتنفيذ ولايتها.

إن تيمور - ليشتي في مرحلة حرجة من تنميتها كدولة فتية. وما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله، وتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لمدة ١٢ شهرا توصية معقولة. ويجب على البعثة أن تواصل عملها وتنهي مهماتها. ويمكننا أن نغامر بالقول إنه ينبغي للبعثة أن تبقى هناك ما دام مطلوبا منها أن تفعل ذلك. إن الانسحاب قبل أوانه سيجعل التاريخ يعيد نفسه.

ونؤيد كذلك طلب حكومة تيمور - ليشتي المزيد من وحدات الشرطة الرسمية في الوقت الذي يتسم فيه الحفاظ على القانون والنظام بأهمية بالغة. إننا نحذر من سحب تلك الوحدة بعد الانتخابات مباشرة. وهناك الكثير الذي يمكن للمزيد من شرطة الأمم المتحدة أن تسهم به في بيئة ما بعد الانتخابات، لا سيما في الحفاظ على السلم والمساعدة في إصلاح قطاع الشرطة.

وختاما، نهيب بالأمم المتحدة أن تسرع في تزويد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بالموظفين في قطاع الإصلاح لموظفي الدعم الأمني والقانوني. إن النقص الحالي في الموظفين والخبرة في بعض تلك المجالات مصدر قلق، وذلك يعني أن المزيد من الجناة سوف يفلتون من العقاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناني لرئيس الوزراء خوسيه راموس - هورتا على الكلمة البليغة التي ألقاها أمامنا اليوم. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الأخير (S/2007/50) عن الحالة في تيمور - ليشتي. وأعتقد أنه أساس جيد للمزيد من مناقشة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

ويقر الاتحاد الأوروبي بالعمل الهام الذي اضطلع به الممثل الخاص لتيمور - ليشتي، السيد أتول كهاري، وموظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في الميدان، ويقر كذلك بجهود شعب تيمور - ليشتي لبناء دولة تملك مقومات الحياة وعادلة وديمقراطية.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الحالة في تيمور - ليشتي تحسنت إجمالا خلال الشهور الستة الماضية منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية ما زالت غير مستقرة، وأنشطة العصابات ما زالت مستمرة وهناك امتعاض متزايد لدى المشردين داخليا في تيمور - ليشتي.

ومن العناصر الأساسية في عملية السلام ضرورة إعادة بناء الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة. وهذه خطوة أساسية صوب المصالحة الوطنية. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مساعدة شعب تيمور - ليشتي في هذه المهمة الحساسة من خلال دعم الاجتماعات والأحداث الشعبية العامة وبرامج الحوار، التي تتضمن مواجهة أحداث الماضي. ومن المهم أن تكون الانتخابات القادمة عاملا لتوحيد شعب تيمور - ليشتي وألا تخلق المزيد من الانقسامات. وينبغي لجميع أبناء الشعب أن يعوا مسؤولياتهم عن تعزيز المصالحة الوطنية، ليس بالمعنى المجرد فحسب، بل أيضا بشكل ملموس. وينبغي أن تسهم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الديمقراطي في تيمور - ليشتي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات الفريق المستقل للتصديق على صحة الانتخابات المقدمة إلى السلطات في تيمور - ليشتي من أجل تنفيذ التدابير الرئيسية للتأكد من المصداقية الكاملة للعملية الانتخابية.

ومن المهم أن نلاحظ أن المصالحة والسلام القابل للاستمرار لا يمكن أن يتحققا إلا في بيئة آمنة. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع الاتفاق الأمني في ٢٦ كانون الثاني/يناير من جانب الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي وأستراليا. وينشئ الاتفاق منتدى ثلاثيا للتنسيق، يكفل التنسيق الأفضل بشأن المسائل الأمنية، وسيكون عنصرا هاما بشكل خاص عشية الانتخابات.

وفي الشهر الماضي، أرسلت المفوضية الأوروبية بعثة استكشافية إلى تيمور - ليشتي. وسوف تقدم البعثة النتائج التي توصلت إليها في ضوء إمكانية إرسال بعثة أوروبية لمراقبة الانتخابات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بمبادرة دعم العملية الانتخابية من خلال نشر وحدة شرطة إضافية تابعة للأمم المتحدة لدعم الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وقد ساعدت وحدات الشرطة المنشأة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بالرغم من الظروف غير المواتية، في استعادة النظام العام والمحافظة عليه. وهذا شرط أساسي لتنفيذ عناصر الولاية الهامة. وما زال بناء القدرات والإصلاح في الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يشكل أمرا أساسيا لتكوين قوة شرطة فعالة قادرة على التصدي للتحديات الأمنية. وسيكون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة دور هام تؤديه في هذه العملية. ومع ذلك، فإن عملية فرز أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادة تعيينهم ينبغي التعجيل بها من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية أثناء الانتخابات.

وكما نعلم جميعا، فإن العدالة والمساءلة تشكّلان عاملا أساسيا في التوصل إلى السلام الدائم. وما زال الفشل في تحقيق تقدم في النظام القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب يشغل بال الاتحاد الأوروبي. كما أن القدرة الإجمالية للنظام القضائي ما زالت قاصرة عن التعامل مع عدد المعتقلين. وتؤدي التقارير حول ترهيب الشهود إلى زعزعة الثقة بسيادة القانون لدى شعب تيمور - ليشتي.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن رئيس لجنة تقصي الحقائق والصداقة أن اللجنة أصبحت جاهزة للبدء بمرحلة تقصي الحقائق من تحقيقاتها. وسيتم استدعاء ٧٠ شخصا من المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان أثناء الاستفتاء على الاستقلال، في عام ١٩٩٩، إلى تشاطر المعلومات من

شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ونأمل أن تكون اللجنة آلية فعالة للتعامل مع الماضي ولبناء الجسور إلى المستقبل.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لفترة ١٢ شهرا، مع التركيز بشكل خاص على الأمن العام، قبل وأثناء وبعد الانتخابات.

وقد تم تحقيق الكثير من الإنجازات، وما زال الكثير مما يتعين عمله. والأمر المهم أن يقوم أبناء تيمور - ليشتي أنفسهم بحملة للمصالحة الوطنية. وهذه المسؤولية توحد جميع الأحزاب السياسية والكنيسة الكاثوليكية والمجتمع المدني. وهي مهمة أساسية لا بد للشعب في تيمور - ليشتي من الاضطلاع بها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل أكثر من تشجيع هذه العملية ودعمها.

وكان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، على مدى سنوات، شركاء رئيسيين لتيمور - ليشتي. ومنذ عام ١٩٩٩، أنفقت الدول الأعضاء والجماعة الأوروبية أكثر من ٦٠٠ مليون يورو على سكان تيمور - ليشتي. ووصل دعم الجماعة الأوروبية حتى الآن إلى ما قيمته ٢١٢ مليون يورو، وهو الدعم الذي يركز حاليا على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ولبناء السلام، ولا سيما دعم الحوار الشامل وبرامج تشغيل الشباب ذات التأثير السريع، بالإضافة إلى الاحتياجات طويلة الأمد، كبناء المؤسسات والتنمية الريفية. والآن وقد أصبحت تيمور - ليشتي تستفيد من صندوق التنمية الأوروبي، فإن هذه المساعدة ستتخذ منحى المنظور الطويل الأجل. وإن ترشيح المبعوث الخاص ورفع مستوى التمثيل لمكتب الجماعة الأوروبية في ديلي ليصبح وفدا كاملا يعطيان دلالة إضافية على استعداد الاتحاد الأوروبي لتعزيز تعاونه مع تيمور - ليشتي.

أود أن أختتم معربا عن تقديرنا لجهود حكومة تيمور - ليشتي ولتصميم شعبها على بناء دولة تملك مقومات البقاء وعادلة وديمقراطية. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالبقاء شريكا موثوقا به لدعم جهود تيمور - ليشتي لتحقيق الاستقرار على الأمد الطويل والتنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بالتعاون الوثيق مع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف الآخرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سلغيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لدولة رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، السيد خوسيه راموس - هورتا، عن أخلص تحياتنا. إن حضور رئيس الوزراء هذا النقاش، إنما يعبر عن الأهمية الكبيرة التي توليها حكومة تيمور - ليشتي لدور الأمم المتحدة في بلده.

كما أود أن أغتنم الفرصة لأشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على التزامهم وعملهم المميز في تيمور - ليشتي.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولكنني أود، بصفتي الوطنية، أن أقول ما يلي.

تتفق البرتغال مع تحليل الأمين العام بأن الحالة إجمالا قد تحسنت في تيمور - ليشتي، مع أن الحالة الأمنية ما زالت غير مستقرة والمناخ السياسي ما زال متقلبا.

ومن وجهة نظرنا، فإن استمرار التزام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، يبقى حيويا لتأمين السلام الدائم والاستقرار الديمقراطي في تيمور - ليشتي. ويجب أن نؤكد لشعب تيمور - ليشتي أن الأمم المتحدة ستدعمه كلما

اقتضى الأمر ذلك. وفي الأسبوع القادم ستكون لدى مجلس الأمن فرصة لتوجيه هذه الرسالة، إن كان يرغب في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لفترة ١٢ شهرا إضافية، كما أوصى الأمين العام.

وخلال الأشهر القليلة الماضية بذلت القيادة في تيمور - ليشتي جهودا جديرة بالثناء صوب الحوار الوطني والمصالحة السياسية. وما زالت هناك تحديات كثيرة، إذ يستعد البلد لخوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة.

وبما أنه لا يمكن تحقيق مصالحة حقيقية من دون عدالة ومن دون محاسبة على الجرائم المرتكبة، فإن الأمن والعدالة يكتسيان أهمية جوهرية لكفالة أن تجري الانتخابات في مناخ سلمي مستقر، لتكون النتائج مقبولة ديمقراطيا من قبل جميع العناصر السياسية الفاعلة في تيمور - ليشتي. وإن المساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (البعثة) ومساعيها الحميدة أثناء العملية الانتخابية برمتها مطلوبة وينبغي التشجيع عليها. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى توصيات فريق المصادقة الدولي المستقل.

وتؤيد الحكومة البرتغالية أيضا تعزيز البعثة بقدرة عملياتية إضافية في ميدان الشرطة مؤلفة من فصيلتين تشغيليتين قوامهما ٧٢ عنصرا لمواجهة التحديات الأمنية أثناء فترة الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات مباشرة. وإننا مستعدون وراغبون في المساهمة في ذلك المسعى.

يمثل شفاء جراح الماضي داخل المجتمع التيموري تحديا آخر. وتكتسي مساعدة الحكومة التيمورية على استعادة ثقة الناس بالنظام القضائي، وبالدفاع الوطني، وبالمؤسسات الأمنية، والنهوض بحقوق الإنسان، أهمية أساسية. إن المظالم التي لم تعالج - خاصة داخل قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وقوات الدفاع الوطنية التيمورية - يمكن للسلطات التيمورية أن تتغلب عليها بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبتعاون وثيق مع الشركاء الدوليين. وما التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة التيمورية والأمم المتحدة وأستراليا حول توفير المساعدة لتيمور - ليشتي - مذكرة تنشئ منتدى التعاون الثلاثي - والتوقيع على الترتيبات العسكرية الفنية بين الأمم المتحدة وأستراليا، سوى مثالين طيبين على ذلك التعاون. ويحدونا الأمل أن يأتيا بالنتائج المرجوة.

أوضاع الأشخاص المشردين داخليا وأمنهم في مناطق العودة تبعث أيضا على قلق خاص. ومن الجوهري برأينا خلق الظروف اللازمة لعودهم ولإعادة توطنهم في مجتمعاهم المحلية الأصلية.

لقد دأبت البرتغال دائما على أن التيموريين يجب أن يكونوا أسياد الخيارات المطروحة أمامهم بالنسبة إلى مستقبلهم الجماعي كأمة. ولئن كانت الحاجة واضحة إلى المساعدة والدعم على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، فإن المجتمع الدولي يجب أن يحرص على تقديمهما بطريقة تتسق مع الخيارات السيادية والهوية الثقافية لتيمور - ليشتي. وقد أكد تقرير الأمين العام (S/2007/50) على أن جهودنا الجماعية لن تتكلل بالنجاح إلا إذا حظيت بالتملك والقبول التام من أصحاب المصلحة التيموريين.

البرتغال ستظل ملتزمة بتوطيد أركان السلام والديمقراطية والاستقلال التام والتنمية في تيمور - ليشتي. ونثق ثقة تامة بأن الشعب التيموري، من خلال جهوده وعزيمته، سيتمكن من توحيد صفوفه في جهد جماعي لبلوغ تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي ممثل الفلبين الكلمة.

السيد باها (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أهنئ الرئاسة السلوفاكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة

حول تيمور – ليشتي. ونشكر رئيس الوزراء خوسيه راموس – هورتا على تشريفه المجلس بحضوره اليوم ونشكره على إحاطته الإعلامية المستفيضة. ونشكر أيضا أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (البعثة).

التحسن في الحالة الإجمالية في تيمور – ليشتي منذ الأزمة التي اندلعت في أيار/مايو من العام الماضي تطور نرحب به. ونشيد بالزعامة الوطنية والعناصر الفاعلة الأخرى على الخطوات التي اتخذت لإعادة بناء علاقات التعاون بين أصحاب المصلحة. وإن إنشاء البعثة واستمرار تواجد القوات الدولية ساهما أيضا مساهمة إيجابية في استعادة وصون السلام والأمن في تيمور – ليشتي. وتوفر الصورة الإيجابية العامة لدى المجتمع الدولي الزخم الضروري لتمكين البلد من التعافي مما نعتبره عثرة وقتية على الطريق إلى بناء أمة مستقرة.

إضفاء الطابع المؤسسي على العملية السياسية ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي. وإننا نساند الجهود المبذولة لكفالة أن تكون أول انتخابات عامة فيما بعد الاستقلال، المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل من هذا العام، سلمية ونظامية. ونعتقد أن الجهود يجب أن تبذل أيضا لوضع إطار عمل للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة لتيمور – ليشتي. ويسعدنا أن نرى المساعدة يقدمها الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لبناء قدرات حكومة تيمور – ليشتي.

في مؤتمر القمة الثاني عشر لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي عقد في سيبو في وقت مبكرة من هذا العام، أجرى رئيس الوزراء راموس – هورتا تبادلا مفيدا للآراء مع زعماء المنطقة حول المساعدة التي يمكن أن تقدم لتيمور – ليشتي. وإن الفلبين تساعد البلد، خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية. وتعمل الفلبين حاليا، من خلال وكالة التعاون الدولي اليابانية، في عدة مشاريع في تيمور – ليشتي تشمل دورات تدريبية في ميادين التعليم وتجهيز الأغذية. ويجري أيضا استكشاف إمكانيات نقل خبرة تنمية الموارد البشرية في مجالات الحكم المحلي والتنمية الريفية والتنمية المجتمعية ووضع الميزانية الوطنية.

يضاف إلى ذلك أن الفلبين تعمل مع تيمور – ليشتي لتيسير التحاق الطلبة التيموريين بالكليات والجامعات الفلبينية، فضلا عن توفير التدريب المهني. ويحدونا الأمل أن تعين تلك الجهود على تقوية الموارد البشرية في تيمور – ليشتي لتلبية المتطلبات المتزايدة ومواجهة التحديات التي يقترن بها العمل الإقليمي والعولمة والتقدم التكنولوجي.

التزام الفلبين بجهود تيمور – ليشتي لبناء الأمة يتجلى أيضا في مساهمتنا بأفراد الشرطة في البعثة. ولقد شاركنا بنجاح في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وتعتبر القوات الفلبينية، لحد الآن، رابع أكبر مجموعة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وتتألف في معظمها من الشرطة. وما يقرب من نصف المساهمة الفلبينية بأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة يتم من خلال البعثة. ويسعدنا أيضا أن ننوه بأن رودولفو تور المدير العام لشرطة الأمم المتحدة، هو مدير الشرطة الوطنية الفلبينية.

ولكفالة الحفاظ على زخم الجهود المبذولة لاستعادة تيمور – ليشتي عافيتها، مطلوب مواصلة انخراط المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة. وإن البعثة حققت حتى الآن تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها، خاصة في مجالات إنفاذ القانون أثناء الفترة الانتقالية وإصلاح الشرطة والانتخابات والمساعي الحميدة والتعاون مع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويجب علينا أن نواصل تقديم دعمنا التام لها.

وفي ذلك الصدد تساند الفلبين توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى، كعلامة هامة على التزام الأمم المتحدة المتواصل تجاه تيمور - ليشتي. ونظرا للمتطلبات الأمنية للانتخابات، فإننا نؤيد أيضا الطلب المقدم من حكومة تيمور - ليشتي بإلحاق وحدة شرطة مشكَّلة إضافية بالبعثة.

تيمور - ليشتي مثال جيد على مسعى دولي ناجح في بناء الأمة، مصمم من خلال الجهود التعاونية المتضافرة للأمم المتحدة والعناصر الإقليمية الفاعلة والشركاء الإقليميين. وعندما تكتب قصة نجاح تيمور - ليشتي، فإنها ستكون رواية عن شجاعة شعب البلد وزعمائه، وعن سخاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وعن انتصار جهودهم المنسقة لمساعدة البلد في وقت الشدة. تيمور - ليشتي يمكن فعلا أن تصبح نموذجا لأفضل الممارسات والدروس المستفادة للبلدان التي تعاني من الصراع، ويجب علينا أن ندعمها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي ممثلة نيوزيلندا الكلمة.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أولا، أود أن أشكر رئيس الوزراء خوسيه راموس - هورتا والممثل الخاص أتول كهاري على العرضين اللذين وافانا بهما. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في تيمور - ليشتي (S/2007/50) وأن أسجل تقديرنا للمساهمة القيمة التي قدمها السيد كهاري في الفترة الزمنية القصيرة التي تولى فيها منصبه.

تعترف نيوزيلندا بالجهود الكثيرة التي بذلها الشعب التيموري وقادته والمجتمع الدولي، أثناء العام الماضي، لإعادة تيمور - ليشتي إلى طريق أكثر أمنا واستقرارا. ولقد شاركت نيوزيلندا بهمة في تلك الجهود من خلال مساهماتها في القوة الأمنية الدولية وفي بعثة الأمم المتحدة ومن خلال القنوات الثنائية. ويتكون إسهام نيوزيلندا حاليا في قوات الأمن الدولية من فصيلة مشاة خفيفة يبلغ قوامها ١٤٢ فردا، تشارك في أعمال الدورية وعمليات الأمن في ديلي وما حولها. ونوافق على تقييم الأمين العام بأنه لئن كانت الحالة العامة قد تحسنت، فإن الحالة الأمنية ما زالت متفجرة. ونرى أن المهام التي توفرها حاليا قوات الأمن الدولية ما زالت أساسية، وأن التنسيق والتعاون فيما بين هذه القوات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي يمضيان على نحو جيد.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لمدة ١٢ شهرا. ومن الأهمية بمكان الإعراب عن العزم على مواصلة التزام الأمم المتحدة بتيمور - ليشتي على الأجل الطويل، لأسباب عملية ولتوجيه رسالة مطمئنة تعطي شعب تيمور - ليشتي التزاما طلب رئيس الوزراء راموس - هورتا من الأمم المتحدة أن تعطيه. وإن معظم الأعمال اللازمة لتنفيذ الولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦) لم يضطلع بها بعد. ويتعين أن يكون بوسع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تحرز تقدما في عناصر ولايتها التي لها إطار زمني أطول. ونشعر أيضا بالقلق لأن ما يزيد على ثلثي الوظائف المدنية في البعثة ما زال شاغرا. ونعتقد أن ولاية البعثة الأولية لمدة ستة أشهر كانت من العوامل التي أسهمت في ذلك.

وفيما يتعلق بالمستقبل، تؤيد نيوزيلندا عزم الأمين العام على أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عقب الانتخابات، مع إمكانية إجراء تعديلات على ولاية البعثة وقوامها.

وتمثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة مهمتين تستأثران بالاهتمام الفوري. وينبغي أن تكفل جميع الأطراف في تيمور - ليشتي أن تفي العمليات الانتخابية وإطارها بمعايير الموثوقية الدولية. وتضطلع البعثة والمجتمع الدولي

الأوسع بدور توجيهي وداعم هام. وتقدم نيوزيلندا المساعدة بسبل شتى، بما في ذلك عن طريق توفير التوعية للناخبين، وتقديم المساعدة في تدريب العاملين في وسائط الإعلام من اللجنة الانتخابية النيوزيلندية، وعن طريق برنامج الدعم المتعدد المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتحث نيوزيلندا البعثة وحكومة تيمور – ليشتي على إجراء الاستعراض الشامل لقطاع الأمن على سبيل الأولوية العالية. فإصلاح قطاع الأمن جزء لا يتجزأ من تعزيز دولة تيمور – ليشتي ومؤسساتها الحكومية، ومن شأنه أن يساعد في تحسين صيانة الاستقرار والقانون والنظام، فضلا عن استعادة ثقة عامة الناس والثقة الدولية. ونرى أنه لكي تكون هذه العملية ناجحة فلا بد لها أن تكون شاملة لجميع العناصر الفاعلة، ولا سيما المجتمع المدني. ويجب أن يضم الاستعراض جميع جوانب قطاع الأمن التيموري: قوات فالينتيل المسلحة للدفاع عن تيمور – ليشتي، ووزارة الدفاع، والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ووزارة الداخلية. ويجب التحقق من الأدوار والمهام الأساسية لجميع هذه الهيئات وتقييمها لكفالة الوفاء بالاحتياجات الأمنية لتيمور – ليشتي في الحاضر والمستقبل.

وبالمثل، تشكل معالجة التحديات الهامة في قطاع العدل أولوية عالية أخرى. وتؤيد نيوزيلندا الاستعراض القضائي الشامل المقترح من الأمين العام. ويتعين بذل كل جهد ممكن لمكافحة التصورات المتعلقة بالإفلات من العقاب. وينطبق ذلك أيضا على أحداث العام الماضي، ومتابعة تقرير لجنة التحقيق.

وأود أن أعرب عن تشجيعنا لرئيس الوزراء راموس – هورتا ولحكومة تيمور – ليشتي وشعبها. ويضطلع أصدقاؤنا في تيمور – ليشتي، ولا سيما القادة والبرلمانيون، بمسؤولية خاصة عن المضي بالبلد قدما بطريقة تعزز الثقة والاحترام. ويضطلع السيد كهاري والبعثة بدور داعم حاسم الأهمية، ونطلب بذل كل جهد ممكن لتزويد البعثة بما يلزم من موظفين وأدوات لأداء مهامها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرازيل، وأعطيه الكلمة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي ووفد سلوفاكيا على توليكم رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير فضلا عن ترؤسكم لهذه المناقشة بشأن تيمور – ليشتي.

ويسرنا وجود رئيس الوزراء خوسيه راموس – هورتا معنا هنا في المجلس. وأود أن أشكره على بيانه الزاخر بالمعلومات عن الحالة في تيمور – ليشتي. ووفدي ممتن أيضا للسيد أتول كهاري للعرض الذي قدمه وللجهود المتفانية التي بذلها مع فريق الأمم المتحدة الذي يعمل تحت قيادته من أجل إنجاح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في هذه الفترة القصيرة من الزمن.

يشكل التقرير الأخير للأمين العام عن تيمور – ليشتي مصدرا للأمل والقلق على حد سواء. فهو من ناحية يصف مجموعة من مبادرات المصالحة المبتكرة ذات الصلة التي تكشف، بالاقتران مع تخفيض حوادث العنف، عن سيناريوهات ممكنة للاستقرار والتنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، ينبه التقرير إلى أن الأسباب الحقيقية للصراع لم تبدد بعد، لأن الحالة الأمنية العامة، على النقيض من ذلك، ما زالت متفجرة على نحو خطير.

وفيما يتعلق بالبرازيل، تشكل تيمور – ليشتي مسألة هامة على جدول أعمال مجلس الأمن. كما أن التزامنا بالأمة الشقيقة الناطقة بالبرتغالية راسخ لا يتزعزع. ويتجلى هذا في مشاريع التعاون التي نقوم بها مع السلطات التيمورية في قطاعات أساسية، مثل الدفاع، والتعليم، والأمن. وكنا نود

أن نفعل ما هو أكثر لولا القيود المفروضة على ميزانيتنا. وكذلك يشهد الإسهام البرازيلي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أسوة بكل البعثات السابقة، على اشتراكنا في مساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق الاستقرار السياسي واتباع طريق مستدام إلى التنمية والديمقراطية والعدل والحكم الرشيد.

وتبشر الطبيعة المتعددة الأبعاد لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بالخير للبلد. والحالة في تيمور تتطلب بعثة قادرة على أداء مهام حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن تعزيز التنمية. وكما ذكر وفدي في مناسبات عديدة، فإنه لا يجوز النظر إلى حفظ السلام وبناء السلام على أنهما خطوتان متعاقبتان وإنما على أنهما عمادان أساسيان لنفس المسعى.

وتشعر البرازيل بالسرور إزاء مبادرات المصالحة الأخيرة التي تم القيام بها في البلد. ونؤمن بأن الشعب التيموري سيتوصل إلى حل دائم ومستدام لمشاكله يكفل سيادة الدولة والحق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبها.

ومع ذلك، يجب أن يدرك الجميع أن المصالحة الوطنية عملية شاقة وبطيئة تتطلب دعما قويا ومستمرا من المجتمع الدولي في السنوات القادمة. وفي هذه العملية، ما زالت إعادة تشكيل قطاعي الأمن والدفاع، وتعزيز نظام العدل مهمتين عاجلتين لا غنى عنهما.

وفي ذلك الصدد، تتعهد البرازيل بمواصلة دعمها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يرمي إلى توطيد دعائم نظام العدل كما يحدده الدستور: مصفوفة من القوانين المدنية تستخدم التيتون والبرتغالية كلغتين رسميتين.

وتستحق مهمة إعادة بناء الشرطة الوطنية، التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة، الاهتمام الدقيق. ويجب علينا أن نتجنب الوقوع مرة أخرى في الأخطاء التي سمحت بتفكك وانهيار قوة الشرطة في أعقاب الاضطرابات التي اندلعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو الماضيين. ويجب رصد عملية اختبار صلاحية أفراد الشرطة رصدا دقيقا، ويجب أن يكون التدريب اللاحق في أكاديمية الشرطة شاقا وذا طابع مهني.

ويؤيد الوفد البرازيلي، في ذلك الشأن، طلب الأمين العام نشر وحدة شرطة إضافية.

إلا أننا مع ذلك نشعر بالقلق إزاء العدد المحدود لضباط الاتصال العسكريين. فهناك ٣٣ ضابطا فقط للاتصال بشأن المسائل الأمنية مع قوات الأمن الوطنية وشرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي - بما في ذلك أثناء فترة الانتخابات - وتوفير القدرة التي تقوم إليها حاجة شديدة لبدء عمل منتدى التنسيق الثلاثي والترتيبات التقنية العسكرية.

وتود البرازيل أن تشيد مع الارتياح بإبرام الاتفاق الثلاثي بين الأمم المتحدة، والحكومة التيمورية، وقوات الأمن الدولية، وكذلك الاتفاق بين الأمم المتحدة وأستراليا. فهذه بالتأكيد خطوات أخرى نحو كفالة الاستقرار في البلد.

مع ذلك، ما زلنا نؤمن بأن الخيار الأصلي، القائم على أساس قوة عسكرية صغيرة تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها، هو أنسب حل، كما هو وارد في الفقرة ١١٧ من الوثيقة S/2006/628.

ونأمل أن يقدم كل أصحاب المصلحة المهتمين الدعم لمؤسسة حيوية أخرى من مؤسسات الدولة التيمورية - وأعني بها القوات المسلحة - بطريقة تمنع ازدواجية المهام وتضمن قيام تعاون وثيق ومثمر. والتدريب المهني المستمر مطلوب، ويمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في تنسيق تلك المهمة.

ونرحب بالإجراءات التي تقودها مؤسسات مختلفة بالدولة التيمورية بغية التحقيق مع كل المسؤولين عن الأعمال الإجرامية التي ارتكبت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦ وتقديمهم للعدالة. ويتمثل موقف البرازيل في دعم قرار المؤسسات التيمورية بتطبيق القانون بدون السماح بالإفلات من العقاب.

وثمة انتخابات عامة وشيكة، ويجب أن تسعى كل الأطراف المعنية إلى أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ولا بد من اتخاذ الاحتياطات التي تضمن سلامة وأمن المصوتين التيموريين والموظفين المعنيين بهذه العملية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الانتخابات داخل الحدود والمؤسسات التي أنشأها الحكومة. والبرازيل مستعدة للاضطلاع بدور في هذا الصدد.

ويؤكد الأمين العام في الفقرة ٥٧ من تقريره (S/2007/50)، عن حق، أن "الأسباب الكامنة وراء الأزمة يمكن معالجتها بشكل كامل على المدى الطويل". ومظاهر الفقر الهيكلية وما يرتبط بها من حرمان، بما في ذلك البطالة الحضرية، يجب معالجتها باستثمارات طويلة الأجل في البنية الأساسية وبناء القدرات. والاستثمارات ستكون مثمرة إذا ضمنا استخدام عائدات النفط والغاز استخداما سليماً، وفقاً لاحتياجات وأولويات التنمية للشعب التيموري.

ووفد البرازيل يشجع اعتماد "الاتفاق" بين تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي للتنسيق بين الحكومة والأمم المتحدة والمساهمين الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين في البرامج ذات الأولوية، كما ورد في قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦).

وترى البرازيل أن وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أساسي في معالجة التحديات المركزية للأزمة الراهنة في أبعادها السياسية والمؤسسية والأمنية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً بإعادة الإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمشردين. وتهيئة السبل الضرورية لهؤلاء التيموريين لاستعادة حياتهم العادية أمر أساسي لضمان الاستقرار في تيمور – ليشتي في المستقبل.

وفي ظل استمرار حاجة تيمور – ليشتي إلى أن تعول على تعاون المجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، في هذه المرحلة المبكرة من عملية بناء الأمة، تؤيد البرازيل وبقوة اقتراحات الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة ١٢ شهراً وتعزيزها أثناء فترة الانتخابات.

والمصالحة الوطنية والمساعدة الإنسانية وسيادة القانون وتنمية الموارد البشرية كلها أولويات أساسية بالنسبة لتيمور الشرقية لأنها تمهد السبيل صوب مزيد من الاستقرار والسيادة والتنمية المستدامة والديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كهاري للرد على التعليقات والأسئلة المطروحة.

السيد كهاري (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر جميع المتكلمين وأن أعرب عن امتناني الشديد للعبارات الطيبة الموجهة إلي وإلى فريقي. وأنا ممتن أيضا للمقترحات المطروحة لزيادة تحسين كفاءة وفعالية تدخلاتنا في تيمور – ليشتي لكفالة نجاح عمليات بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. وتتضمن هذه العمليات استمرار التركيز على الانتخابات القادمة، مع تنفيذ توصيات الفريق للتصديق على صحة الانتخابات؛ والعدل والمساءلة؛ ولا سيما تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق؛ وتحسين الأمن وتعجيل إعادة تشكيل الشرطة الوطنية التيمورية؛ وإحراز تقدم بشأن الاستعراض الشامل للقطاع الأمني. وسنواصل بطبيعة الحال العمل بشأن هذه المسائل على أنها أعلى أولوية لنا.

وقد طُرح عدد من الأسئلة بشأن العهد. ويُنظر إلى العهد في تيمور - ليشتي على أنه أداة لتنسيق الموارد وليس أداة لتعبئة الموارد. وسيتم الآن، كخطوة أولى، بعد أن حددت الحكومة الأولويات للسنتين المقبلتين، وضع إطار تشغيلي بالتشاور مع الوزارات المسؤولة والشركاء. والعزم معقود الآن على كفالة أن يعتمد تفعيل العهد على الآليات الموجودة حاليا لضمان الفعالية وتجنب الازدواج.

وصحيح أن البعثة تعمل حاليا بمعدل عال نسبيا من الشواغر في الوظائف المدنية لعدة عوامل، بما فيها المتطلبات الوظيفية المتخصصة اللازمة للكثير من الوظائف. لقد جعلت من التوظيف واحدة من أولوياتي الشخصية. ويسرني، كحالة خاصة، أن إدارة عمليات حفظ السلام قد خولت البعثة بعض مجالات المسؤولية بغية تعجيل عملية التوظيف. غير إنني أرى أن تمديد الولاية لمدة إضافية قدرها ١٢ شهرا أمر سيكون في غاية الأهمية لجهودنا الرامية للصمود أمام التحدي المتمثل في ارتفاع معدل الشواغر في الوظائف المدنية، كما أوضح سعادة السيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية.

وسأعود غدا إلى تيمور - ليشتي، وكلي ثقة في دعم مجلس الأمن. وأود بدوري أن أؤكد للمجلس أننا سنبذل قصارى جهدنا حتى يتسنى لتيمور - ليشتي أن تصبح مثالا ساطعا على النجاح الطويل الأمد. وأنا بالتأكيد لست متشائما. ولكن لا ينبغي لنا أيضا أن نفرط في التفاؤل، كما فعلنا منذ بضع سنوات خلت عندما نظرنا في تخفيض حجم العمليات السابقة في تيمور - ليشتي، وفي رأيي أن من اللازم الإحساس بالتفاؤل المشوب بالحذر - ولدي ثقة في أن قادة تيمور - ليشتي وشعبها ملتزمون بالسلام والاستقرار والتنمية. ولكن تحويل التزامهم إلى نتائج ملموسة حقيقية سيتطلب استمرار اهتمام المجلس والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كهاري على تعليقاته الإضافية وتوضيحاته التي قدمها.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.